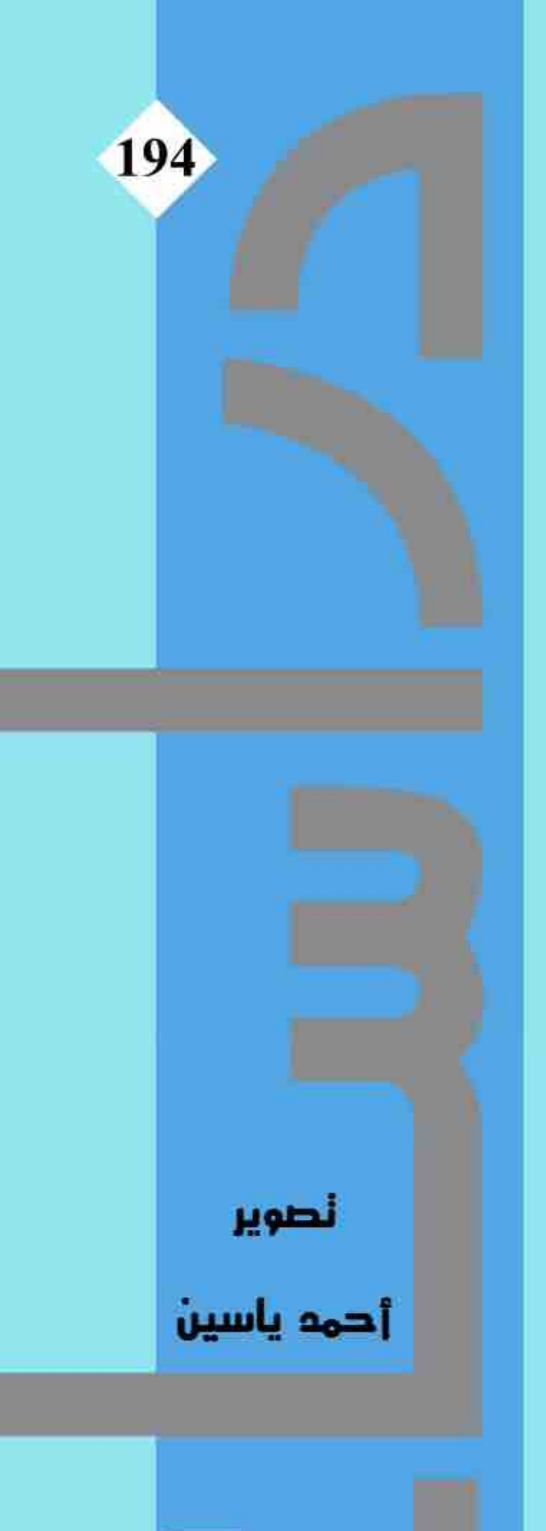


منصور لخضاري

تطور "ظاهرة الإرهاب" في الجزائر

من الصعيد الوطني إلى الصعيد عبر الوطني



استراتيجية



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية



تطور "ظاهرة الإرهاب" في الجزائر

من الصعيد الوطني إلى الصعيد عبر الوطني

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

أصبحت إصدارات مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، علامة مسجلة للجودة والدقة العلمية في كل أنحاء العالم العربي، ومراجع لا غنى عنها للأكاديميين والباحثين والمختصين في شتى فروع العلم. وفي الذكرى العشرين لإنشائه، في مارس/ آذار 2014، كان مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية قد أضاف إلى المكتبة العربية ألف إصدار، غطت طيفاً واسعاً من التخصصات والموضوعات الواقعة ضمن نطاق اهتمامه، من السياسة والاقتصاد والإعلام إلى مجالات الاستراتيجية والمعلوماتية والعلوم العسكرية.

ويضمن مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، من خلال عملية مُحكمة يقوم بها فريق عمل متميز القدرات والمهارات، خروج إصداراته شكلاً ومحتوى وفق أرقى المعايير المطبقة عالمياً، وبما منحه ريادة تمثلت حصيلتها في عدد كبير من الجوائز المتخصصة التي فازت بها إصداراته.

وتضاف هذه الإصدارات إلى سجل طويل من الأنشطة العلمية والبحثية التي يضطلع بها المركز ودوره المؤثر في صناعة القرار في دولة الإمارات العربية المتحدة.

وفي إطار رسالة المركز تصدر "**دراسات استراتيجية**" وهي سلسلة علمية محكمة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

دراســات استراتيجيــة

تطور "ظاهرة الإرهاب" في الجزائر

من الصعيد الوطني إلى الصعيد عبر الوطني

منصور لخضاري

العـدد 194

تصــدر عــن



مركـز الإمــارات للـدراسـات والبحـوث الاستراتيجيـة

محتوىٰ الدراسة لا يعبِّر بالضرورة عن وجهة نظر المركز

الطبعة الأولى 2014

ISSN 1682-1203

النسخة العــــادية: ISBN 978-9948-14-922-4

النسخة الإلكترونيـة: ISBN 978-9948-14-923-1

توجه جميع المراسلات إلى مدير التحرير على العنوان التالي:

دراسات استراتيجية - مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

ص. ب: 4567

أبوظبي - دولة الإمارات العربية المتحدة

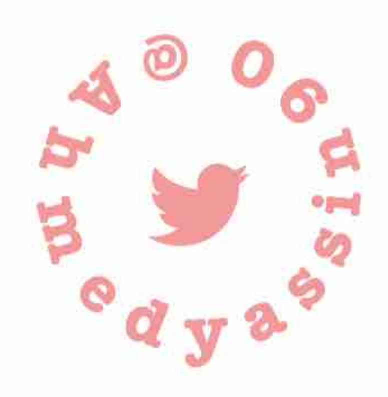
هاتف: +9712-4044541

فاكس: +9712-4044542

E-mail: pubdis@ecssr.ae

Website: http://www.ecssr.ae

المحتويات


@Ahmedyassin90

مقدمة

تستقي هذه الدراسة أهميتها من عنصرين أساسيين: الأول هو ما بات يمثله الإرهاب من أخطار أمنية، كونه صار يشكل مصدر تهديد أمني عالمي، ولاسيما بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام 2001 التي كان من إفرازاتها تزعُّم الولايات المتحدة الأمريكية الحرب العالمية على الإرهاب، وهو المسعى الذي لم تتأخر منظمة الأمم المتحدة عن الانخراط فيه؛ إذ أصدر مجلس الأمن الدولي قرارين أمميين؛ هما: القرار رقم 1368 بتاريخ 12 سبتمبر 2001، الذي عدّ الأعمال الإرهابية وتنظيم القاعدة مهددين للسلم والأمن الدوليين، وهو ما يستوجب ضرورة مكافحتهما بكل الوسائل؛ والقرار رقم 1373 بتاريخ 28 سبتمبر 2001، المنشِئ لـ"لجنة مكافحة الإرهاب". أما العنصر الثاني فيتمثل في خصوصية الظاهرة الإرهابية في الجزائر، وتميزها، وخبرة هذه الدولة في مكافحة الإرهاب.

وعليه فقد جاءت الدراسة لتتناول بالبحث والتحليل ظاهرة الإرهاب في الجزائر، من خلال رصد مختلف محطات تطور الفعل الإرهابي في الجزائر، ومساراته ومآلاته، وهو الذي انتقل من السرية إلى المجاهرة، وعَبَرَ الحدود الوطنية إلى النشاط في ما وراءها من فضاءات عبروطنية وإقليمية، أتاحت لجماعاته الارتباط والانسجام مع حركية إرهابية عالمية وإجرامية دولية، والتفاعل مع ما عرفته المنطقة العربية من حراك وأحداث.

ويزيد من توضيح ذلك وبيانه مجموعة التساؤلات الآتية:

- كيف تطورت "ظاهرة الإرهاب" في الجزائر؟ وما كانت آليات ذلك؟ وخاصة أن تتبع تاريخها يحيل إلى الوقوف على ظهور العديد من الجماعات الإرهابية التي نشطت في الجزائر.
- كيف استطاعت الجماعات الإرهابية في الجزائر أن تتجاوز بنشاطها نطاق الحدود الوطنية إلى ما وراءها من امتدادات إقليمية وجيوسياسية ترتبط بها وتنفتح عليها الجزائر (الساحل الإفريقي وشمال إفريقيا)، وخاصة أنها انطلقت من معارضة النظام القائم، ولم يكن لها طموحات عبروطنية؟
- إلى أي حد استطاعت الظاهرة الإرهابية أن تنسجم مع حركية الأزمة، وأن ترتبط بأنواع الجريمة المنظمة المنتشرة على الساحل الإفريقي؟
- ما حدود قدرة الظاهرة الإرهابية على التكيف مع مستجدات الربيع العربي وإفرازاته السياسية والأمنية، عربياً وإفريقياً (الساحل الإفريقي وشمال إفريقيا)؟

تأصيل نظري للمصطلحات المتصلة ببحث "الإرهاب" في الجزائر

تستدعي الضرورة المنهجية الوقوف عند بيان بعض المصطلحات التي تشكل ملتقى أو معبراً لبعض ما سيلي بحثه؛ رفعاً للبس استعمالها، وبياناً لبعض دلالاتها.

الإرهاب

عرَّفت المادة الأولى من «المرسوم التشريعي رقم 92-03 المتعلق بمكافحة التخريب والإرهاب» الإرهابَ على أنه: «يعتبر عملاً تخريبياً أو إرهابياً... كل مخالفة تستهدف أمن الدولة والسلامة الترابية واستقرار المؤسسات وسيرها العادي»،[1] وقد وسَّع تعديل قانون العقوبات سنة 1995 نطاق الأعمال الإرهابية، ليشمل «تهديد الوحدة الوطنية»؛ إذ تضمنت المادة 87 مكرر منه أنه: «يُعتبر فعلاً إرهابياً أو تخريبياً... كل فعل يستهدف أمن الدولة، والوحدة الوطنية والسلامة الترابية، واستقرار المؤسسات وسيرها العادي...».[2]

أما المقصود بـ"الإرهاب" و"النشاط الإرهابي" المعبَّر عنه أحياناً بـ"العمل أو الفعل الإرهابي" في ما سيأتي من محتويات الدراسة، فهو مجموع ما قامت به المجموعات المسلحة من أعمال إجرامية، اتخذت من "قراءتها الخاصة" للإيديولوجية الإسلاموية مرجعية لنشاطاتها، ومسوّغاً "شرعياً" لإجرامها، وهو ما أعطى للإرهاب في الجزائر خصوصية، عبَّر عنها الباحث إلياس بوكراع بقوله: «...الإرهاب هو إرهاب خاص. لئن كانت أهدافه سياسية بامتياز، فإن دوافعه تيولوجية في المقام الأول. إنه قريب من الإرهاب السياسي، لكنه يتميز عنه بعنف أشد، فهو عنف مستند إلى قوة كلمة "الجهاد" التي ينبثق منها هذا الشعور بتجسيد حقيقة دينية بلا حدود، مدعوة إلى فرض نفسها في كل مكان».[3]

السَّلَفية

جاء في الموسوعة السياسية: «السلفية: مفهوم فكري - سياسي يقول بالعودة إلى الماضي، والاقتداء بتجربة السلف الصالح، وتمجيدها، واعتبارها النموذج الواجب الرجوع إليه من أجل صلاح المجتمع وتطوره».[4] ويُقصَد بها، اصطلاحاً، التعبير عن ذلك التيار الفكري القائم على الدعوة إلى العودة إلى طرق العيش ونماذج الحكم للسلف الصالح (الرسول ﷺ، وصحابته الكرام، رضوان الله عليهم) الذين يَقَوْن القدوة المرجوة والمَثَل الأوجب اتباعه واقتفاء أثره.

يصنف الباحث الفرنسي برنار روجيي Bernard Rougier السَّلَفية إلى ثلاثة تيارات أساسية؛ هي:

- السَّلَفية الإصلاحية: تعود أصولها إلى نهاية القرن التاسع عشر، وقد جسَّدتها أفكار جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده الهادفة، أساساً، إلى مقاومة الاستعمار والإمبريالية الأوروبية.

- السَّلَفية الأدبية: يتوارى فيها الاهتمام بممارسة السياسة إلى درجات متأخرة أمام التركيز على الدعوة والإصلاح، وكثيراً ما يُعبَّر عنها في المشرق العربي بـ "السَّلَفية العلمية"، وفي المغرب العربي بـ"السَّلَفية الدعوية".

- السَّلَفية الجهادية: تعود جذور السَّلَفية الجهادية إلى منتصف ثمانينيات القرن العشرين، مع تنامي دعاوى الجهاد في أفغانستان، بزعامة

الفلسطيني، عبدالله عزام، أحد قادة "جماعة الإخوان المسلمين" في الأردن، وتأسيسه، مع أسامة بن لادن، عام 1984 "مكتب الخدمات" بمدينة بيشاور الباكستانية، وهو الذي تولى شؤون الاستقبال والتكوين والتوجيه للعرب الوافدين إلى المشاركة في الحرب الأفغانية.[5] ويُعَد المكتب النواة الأولى لـ"تنظيم القاعدة" الذي أنشأه في التسعينيات أسامة بن لادن وأيمن الظواهري، وأصبح الممثل الأساسي للفكر السَّلَفي الجهادي. ويمثل التيار السَّلَفي الجهادي نمطاً جديداً من الحركات الإسلامية، وهو «عبارة عن توفيقية بين الأفكار السلفية التقليدية، والأفكار الجهادية التي برزت في أواخر السبعينيات، وتحديداً في مصر». ويُعرِّفه أبو محمد المقدسي، أحد أهم مُنظِّري التيار، بالقول: «السَّلَفية الجهادية تيار يجمع بين الدعوة إلى التوحيد بشموليته، والجهاد لأجل ذلك في آن واحد... ».[6]

الإسلاموية

تندرج في الإسلاموية L'islamisme مجموعة الحركات السياسية الدينية التي تحصر بديلها في إدارة شؤون الدولة والمجتمع في "النموذج الثوري الإسلامي"، واستبعاد غيره من النماذج السياسية الأخرى. تنطلق نظرتها في إقامة "الدولة الإسلامية" من الجمع بين ثنائية "الإسلام دين ودولة"، وهو ما أوصل إلى حد جعل "الإمامة"، بوصفها تعبيراً عن السلطة السياسية، بمنزلة أصل من أصول الدين.[7]

يُرجع الأستاذ أحمد عظيمي، العقيد السابق في الجيش الجزائري، ظهور الإسلاموية إلى انعكاسات الاختلاف بين تطبيقات النص الثابت "القرآن" والواقع المتغير، انطلاقاً من التزمت في التمسك بالحرفية والنظرة الجامدة، وما أنتجه من حركات دينية وقف بها تشددها على أبواب التطرف أحياناً.[8] وهو يتفق بذلك مع إلياس بوكراع في العودة ببذور ظهورها إلى المستشرقين في الهند، ومن بعدها شبه الجزيرة العربية، خدمة للمصالح البريطانية، وهو الأمر الذي أنتج ظهور مصطلح "الإسلام السياسي" وشيوع استعماله.

أما الباحث فرانسوا بورجا François Burgat فقد عدَّد ثلاث مراحل تاريخية لتطور الإسلاموية:

- المرحلة الأولى: ظهرت عقب سقوط الخلافة العثمانية سنة 1924، وجسدتها أفكار حسن البنا التي رسمت هيكلة "جماعة الإخوان المسلمين"، ونهلت، بدورها، من أفكار: جمال الدين الأفغاني، ومحمد عبده، ورشيد رضا.

- المرحلة الثانية: تكونت قياداتها في قمة بروز السياسات الوطنية المتغنية بالقومية والمنتشية بالتحرر من الاستعمار، وامتدت من بدايات الحركات الاستقلالية إلى نهاية التسعينيات من القرن الماضي، إلا أنه لم يظهر جلياً بروز القيادات الإسلاموية على المستويات الوطنية في هذه الفترة؛ بسبب بروز الجبهة الأفغانية التي استوعبتها، وامتصت وجودها. ومع ذلك يبقى لهذه المرحلة دور محوري في التنشئة السياسية للقيادات الإسلاموية التي برزت لاحقاً.

- المرحلة الثالثة: جسدها "تنظيم القاعدة" الذي يدعو إلى تحرير البلاد الإسلامية من أعداء الدين؛ من الأنظمة القائمة والحليفة للأعداء الصليبيين واليهود.[9]

الجزائريون الأفغان

تتباين المصادر المتاحة في التحديد الدقيق لعدد الجزائريين الذين شاركوا في الحرب الأفغانية-الروسية خلال الفترة 1979-1989، بين ما قدرته **موسوعة الإرهاب والعنف المنظم** بنحو: 900 عنصر؛ انحدر 33٪ منهم من ولاية الوادي، و18٪ من سيدي بلعباس، و14٪ منهم من وهران، و10٪ من الجزائر العاصمة،[10] ونحو 1200 عنصر، بحسب تقديرات الصحفي، كميل الطويل، استناداً إلى «تقديرات شبه رسمية في الجزائر»،[11] وما بين 2000 و4000 عنصر بحسب ما نقله الصحفي، أنيس رحماني، عن بعض التقارير الأمنية والمقابلات الشخصية التي أجراها «... تمكن عزام من تجنيد نحو 3000 متطوع، كلهم جزائريون، تلقوا تكويناً للقتال في أفغانستان... وكانت هناك جهة تنظم هؤلاء الجزائريين في منطقة "بيشاور"، ومن ثمة يدخلون إلى الأراضي الأفغانية، وبحسب تقديرات شبه رسمية فإن عدد هؤلاء بلغ ألفي عنصر، وربما ارتفع إلى أربعة آلاف».[12]

شكلت نهاية الحرب في أفغانستان مناسبة لعودة العديد منهم ممّن كُتبت لهم الحياة إلى أوطانهم، فكان أن حمل الكثير ممن عادوا منهم أفكاراً متطرفة، وخبرات ميدانية وقتالية رفيعة، وهو الظرف الذي تزامن مع توجه الجزائر

نحو التعددية التي كان من مخرجاتها ظهور أحزاب سياسية بتيارات متنوعة وأيديولوجيات متباينة.. وهو ما أمكن معه تصنيف الجزائريين العائدين من الحرب الأفغانية إلى ثلاث فئات:

- فئة انضمت إلى "الجبهة الإسلامية للإنقاذ"، بوصفها أقرب الأحزاب النشطة إليهم؛ إيديولوجياً، ووجدانياً.
- فئة احتفظت بالاقتناع بخيار المسار الثوري؛ رفضاً لكل أشكال الممارسة السياسية والتعددية الحزبية، باعتبارها بدعة غربية؛ إذ «اختار بعض الأفغان الجزائريين الذين عادوا إلى البلاد العمل السياسي العلني مع الأحزاب الإسلامية التي تشكلت بعد "خريف الغضب" في أكتوبر 1988... فيما اختار أزيد من 700 عنصر الانضمام إلى الجماعات الإسلامية المسلحة، الذين بقوا محتفظين حتى بملابسهم الأفغانية».[13]
- فئة آثرت البقاء على هامش الحراك السياسي، وما تلاه من أحداث عنف؛ لرفضهم الاندماج في مسارات الفعل الإرهابي وتطوراته.

تيار الجزأرة

اشتُق مصطلح "الجزأرة" من "الجزائر"، تعبيراً عن الانتماء إليها، فكان من أوجه استعمالاته في غير سياق الدراسة سعي المخططات التنموية المنتهجة عقب الاستقلال بلوغ هدف "جزأرة Algérianisation" القطاعات العمومية، أي تطعيمها بالإطارات والكفاءات الجزائرية.

أمّا في سياق الدراسة، فيُقصَد به ذلك الفصيل من الإسلاميين الجزائريين الساعين لفصل النضال الإسلاموي في الجزائر عن باقي مسارات النضال الإسلاموي العالمي المندرج تحت كنف "جماعة الإخوان المسلمين" التي مثلها في الجزائر الشيخ محفوظ نحناح، صاحب السبق في إطلاق مصطلح "الجزأرة" على الجماعة التي لمس تحدد طموحاتها وانحصارها في إقامة جمهورية إسلامية في إطار وطني محض. «وثمة من يقول إن... الشيخ محفوظ نحناح، الذي يُعتبَر أحد ممثلي الفرع العالمي لـ"جماعة الإخوان المسلمين" في الجزائر، هو من أطلق اسم "الجزأرة" على أتباع هذا التيار، بعدما كان لقبهم سابقاً بـ"الباديسية"، نسبة إلى الشيخ عبدالحميد بن باديس، و"البِنَّابية" نسبة إلى مالك بن نبي. وكان ذلك عندما برزت في أواخر السبعينيات والثمانينيات... قضية الاختلاف بين المحلية والعالمية في الحركة الإسلامية».[14]

تعود أولى ملامح الظهور المهيكَل لتيار الجزأرة، إلى ما بدا من خلاف بين قادة التيار الإسلامي المنضوي تحت كنف "رابطة الدعوة الإسلامية" المنشأة عقب أحداث أكتوبر 1988، بعد أن لاحت في الأفق بوادر انفتاح سياسي، استبقتها التيارات الإسلامية بالتنسيق والتهيؤ لمرحلة ما بعد أكتوبر. «فلم تكد تمضي الأسابيع الأولى على تاريخ تأسيس الرابطة حتى تفجَّر صراع عنيف بين الرأسين الكبيرين: مدني، ونحناح. ثم تلاه، مباشرة، صراع أخطر بين بلحاج والسعيد [محمد السعيد]، فرزا التيارات السياسية الثلاثة الكبرى: [حركة] المجتمع الإسلامي- حماس، جبهة الإنقاذ، والجزأرة التي عملت تحت شعار "الجمعية الإسلامية للبناء الحضاري"».[15]

ومن المعارضين الآخرين لـ "تيار الجزأرة": السَّلفيون والجهاديون، القائم اختلافهما مع "الجزأريين" بشأن ما سجلوه عنهم من «تقديم العقل على النص في بعض القضايا التي لا يبيحها الشرع»،[16] وهو الاختلاف الذي تراوحت حدته بين: التماس "السَّلَفيين المعتدلين" الأعذار للجزأريين، والتجاوز عن بعض مواقفهم مثل مشاركتهم في الانتخابات؛ وحكم السَّلَفيين المغالين في التشدد على الجزأريين بالخروج عن عقيدة أهل السنة والجماعة.

بروز النشاط الإرهابي المهيكَل في الجزائر

باستثناء "الحركة الإسلامية المسلحة" التي أسسها مصطفى بويعلي، نهاية عام 1982، وكانت على درجة من التنظيم الهيكلي والنشاط الممنهج، لم تعرف الجزائر ظهور تنظيمات إرهابية، بالمفهوم البنيوي، إلا عقب وقف المسار الانتخابي.* غير أن تتبُّع المسار السياسي والمشهد الأمني للجزائر يُحيل إلى رصد الكثير من محطات العنف، بما يُمكِّن من استخلاص بعض مسبباته.

* وقف المسار الانتخابي: المقصود منه التعبير عما عرفته الجزائر عقب إلغاء نتائج الدور الأول المجرى بتاريخ 26 ديسمبر 1991، وتوقيف إجراء الدور الثاني من أول انتخابات تشريعية تعددية أجريت بعد تعديل دستور عام 1989 الذي أقر بالتعددية الحزبية. وقد فازت في الدور الأول "الجبهة الإسلامية للإنقاذ" بـ188 مقعداً نيابياً، ليبقى التنافس قائماً على 198 مقعداً، أُرجئ الانتخاب عليها إلى الدور الثاني الذي لم يجر بسبب تداعيات استقالة الرئيس الشاذلي بن جديد، وما خلّفته من فراغ دستوري، وما تلاها من إجراءات؛ كان من أبرزها إلغاء نتائج الدور الأول من الانتخابات التشريعية، ووقف إجراء الدور الثاني منها.

النزوع إلى العنف في الجزائر: بين جدلية الفعل ورد الفعل

لا يمكن لبحث مظاهر العنف وتتبع مسار تطوره، منذ كان مجرد أفعال معزولة، إلى أن صار إرهاباً مهيكلاً وممنهجاً، أن يتجاوز الظروف العامة الداخلية والخارجية التي ظهر وتطور على ضوئها. وهذا ما سيُمكِّن من معرفة مدى اعتبار ظاهرة الإرهاب في الجزائر فعلاً أم مجرد رد فعل.

بالعودة إلى طبيعة النظام السياسي الجزائري، نجد أنه قد قام، عقب الاستقلال، على نظام الحزب الواحد الذي كان واجهة وجهازاً لتسيير الحكم الذي انفرد به العسكريون بعد تحالفهم مع أحمد بن بلة، قبل الانقلاب عليه بعد أقل من ثلاث سنوات من الاستقلال، وهذا ما أنتج ظهور "مجلس الثورة" بصفته مؤسسة سياسية، مورس من خلالها الحكم من دون أن يكون لها أي سند دستوري،[17] و يؤشر هذا إلى هشاشة موقع الحزب الذي صُوِّر على أنه مؤسسة الحكم من دون أن يكون كذلك، «... فقد حسم رئيس مجلس الثورة، وبشكل واضح، أن مهمة الحزب ليست التسيير وأخذ مكان الدولة، بل تقتصر على التعبئة والتوجيه، ما أسهم في جمود الحزب وإبعاده عن ممارسة السلطة، إلى حد تهميشه... الممارس الفعلي للسلطة كان مجلس الثورة».[18]

اعتبر النظام الجزائري الإسلام أحد مقومات الهوية الوطنية، فقد أجمعت كل الدساتير المتعاقبة على اعتباره دين الدولة، وأبرزت ديباجاتها الامتداد الإسلامي للجزائر على العالم الإسلامي، وتبني الدولة الجزائرية

لمختلف قضاياه. وقد سعت "جبهة التحرير الوطني"، بوصفها الحزب الحاكم (أو الحزب الذي يمارَس من خلاله الحكم)، إلى إبراز البُعد الإسلامي في مشروعها السياسي. وعليه، أمكن القول: إن الإسلام وُظِّف بما يجعله قادراً على التكيف واستيعاب مقتضيات مرحلة بناء الدولة الوطنية. «...لقد حاولت جبهة التحرير احتكار الدين، بوصفه المرجعية الرمزية الأساسية وصمام الوحدة الوطنية، ومزاوجته مع الطرح الماركسي الذي جردته من ماديته، لتشكل منهما إيديولوجية لبناء المشروع الوطني، ورفض كل التناقضات الاجتماعية».[19]

مع نهاية ثمانينيات القرن العشرين، تشكلت جملة من الظروف الداخلية والخارجية التي اقتضت تغيير هذه المعادلة:

أما الظروف الداخلية، ففضلاً عن مخلَّفات قيام الاقتصاد الوطني على الريع النفطي الذي أفرز العديد من الأزمات الاجتماعية والاقتصادية أمام تراجع أسعار المحروقات في الأسواق العالمية سنة 1986، ظهر في النصف الثاني من ثمانينيات القرن العشرين عدد من الصراعات السياسية والأيديولوجية التي اتخذت أشكالاً ومستويات متعددة؛ من أبرزها:

- صراع دعاة التعددية السياسية في مواجهة المتمسكين بخيار الحزب الواحد.
- صراع دعاة الاقتصاد الحر في مواجهة احتكار الدولة لدواليب الحركية الاقتصادية.

- صراع دعاة العروبة والإسلام في مواجهة الفرانكفونيين والعلمانيين والشيوعيين.[20]

وأما الظروف الخارجية فتمثلت، أساساً، بتطوُّر المد الليبرالي، مقابل تراجع المد الشيوعي الذي لم يستفد من السياسات الإصلاحية القائمة على مساعي الإصلاح السياسي والاقتصادي المعبَّر عنها بسياسة البريسترويكا (إعادة البناء) والجلاسنوست (الانفتاح) التي حاول من خلالها الاتحاد السوفيتي استدراك مطباته، والتقارب مع الولايات المتحدة الأمريكية؛ حفاظاً على نفسه من السقوط،[21] وهو ما لم يستطع تحقيقه؛ إذ تفكك وزالت بسقوطه الثنائية القطبية، فاضطُرَّت دول العالم الثالث إلى التكيف مع ما استجد من أحداث دولياً.

«لم تكن بلدان العالم الثالث المرتبطة، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، سياسياً واقتصادياً، بالمنظومة العالمية، بقطبيها الليبرالي والاشتراكي، بمنأى عن تلك التحولات العميقة، وقد هبَّت رياح الانفتاح الاقتصادي والسياسي على بلدان عدة قبل ذلك، وبالخصوص في المنطقة العربية، استجابةً للتغيرات الجيواستراتيجية التي تعرضت لها العلاقات الدولية منذ بداية الثمانينيات».[22]

وتبعاً لهذه الظروف الداخلية والخارجية، اتجه النظام الجزائري نحو اعتماد التعددية الحزبية، وهو الخيار الذي عجَّلت بانتهاجه أحداث أكتوبر 1988، التي أعقبها إصدار دستور 1989، الذي أخرج الجزائر من نظام

الحزب الواحد إلى نظام التعددية الحزبية، وأدى تعثر مسار هـذه التعدديـة إلى أزمة أمنية حادة.

بالعودة إلى بدايات ظهور ظاهرة الإرهاب في الجزائر - وهـي الظـاهرة التي انفجرت عقب وقف المسار الانتخابي - وبربطها بالسياق العـام لتطـور النظام الجزائري، أمكن الوقوف على مصدرين أساسـيين لتفسـير النـزوع إلى العنف في الجزائر؛ وهما: تجـذر نهـج العنـف لـدى بعـض عناصـر "الجبهـة الإسلامية للإنقاذ" التي حُلَّت؛ و رفض جانب متنفِّذ في السلطة لمبدأ التداول على السلطة وتمكين قوى المعارضة من الحكم.

أولاً، تجذر نهج العنف لدى بعض عناصـر "الجبهة الإسلامية للإنقاذ"

لم تتوافر للكثير من قيادات ومنتسبي "الجبهة الإسلامية للإنقاذ" المرونة اللازمة لإدارة الخلافات، وضبط الأعصاب بما يتوافـق ومتطلَّبـات الممارسـة الديمقراطية، وما تقتضيه من ضـرورات تقبل الرأي الآخر والتعامل معه؛ إذ لا تخفى أصول التعصب والتشـدُّد المغـذِّي للنـزوع إلى العنـف عـن أدبيـات بعض قياديي الحزب المحلول ومنتسبيه وممارساتهم؛ ومن أوجهها:

- مجاهرة بعض قادته بالعداء للممارسة الديمقراطية والتعددية الحزبية، ومـن ذلك يُرصَد تصـريح علي بن حاج، بتاريخ 5 أبريل 1991: «إنني لا أحـترم القوانين ولا الأحزاب التي لا ترجع إلى القرآن والسنة، إنني أدوسها تحـت قدمي، على هذه الأحزاب أن تغادر البلد، ولا بد من قمعها».[23]

- القيام بممارسات لادستورية وغير قانونية، ومن أوجه ذلك: تغيير الدمغة الرسمية للجمهورية، بنزع الشعار الدستوري "بالشعب وللشعب" من على واجهة مقرات البلديات المسيَّرَة من قِبل منتخبي الحزب المحلول، واستبدال شعار "بلدية إسلامية" به، فضلاً عن الميلاد اللافت للنظر لما عرف بـ"الشرطة الإسلامية" التي شُكِّلت من عناصر متشددة إلى درجة التطرف من بعض مناضلي ذلك الحزب، سعت -بطريقتها، وتبعاً لاجتهادها الخاص- إلى النهي عن المنكر، والسعي إلى تغييره.[24]

- القيام بمجموعة من أعمال العنف، كان من أشد مظاهرها: الهجوم على محافظة للشرطة بالعاصمة، وعلى مقر محكمة البليدة جنوب العاصمة شهر يناير 1990، واغتيال شرطي احتجزه معتصمو "الجبهة الإسلامية للإنقاذ" المحلولة، أيام إضراب يناير 1991، رهينة، بعد اشتداد المواجهات مع قوات الأمن،[25] والهجوم على ثكنة للجيش الوطني الشعبي بمركز "قمار" الحدودي بولاية الوادي، بتاريخ 29 نوفمبر 1991،[26] وهي العملية التي دانتها الجبهة، بقيادة حشاني، بعد أن وجهت لها المؤسسة العسكرية الاتهام بتدبير الهجوم.[27]

- الإشادة بأعمال إرهابية سابقة، ومن ذلك السرد المفصل لجريدة **المنقذ**، لسان حال "الجبهة الإسلامية للإنقاذ" المحلولة، في عددها الصادر بتاريخ 11 أكتوبر 1990، لتفاصيل عملية هجوم "الحركة الإسلامية المسلحة" على مدرسة الشرطة بالصومعة، صيف عام 1985. [28]

وقد اعتبر السيد، علي بن حجر (الذي يُقـدِّم نفسـه عـلى أنـه: نائـب منتخب عـن "الجبهـة الإسـلامية للإنقـاذ"، وأمـير "الرابطـة الإسـلامية للدعوة والجهاد" سابقاً) أن هذه الممارسات أفعـال معزولـة لمناضـلين، ولم تكن تعبر بالضـرورة عن الخط السياسـي للحزب، وأنها تغذَّت، أساسـاً، من الحماسة والاندفاع حيناً، ومـن سـوء تقـدير العواقـب وقصــر النظـر حيناً، ووقوف أناس مندسِّين أو موجَّهين من وراء القيام بهـا حينـاً آخـر، مبرزاً بعض جوانب التأثُّر السلبي لانفتـاح "الجبهـة الإسـلامية للإنقـاذ" على مختلف الشـرائح الاجتماعية، وتسـرع الحزب في دخـول الانتخابـات التـي أُجرِيـت "المحليـة" منهـا بعـد أقـل مـن سـنة ونصـف مـن تـاريخ تأسيسه... وهذا ما لم يكن ليسمح له بالمراجعة الفعالة لتركيبته البشــرية، وفرض الانضباط والصـرامة على كل مناضليه.[29]

وإلى ذلك يقترب وصف أستاذ علم الاجتماع السياســي، عبدالناصــر جابي، لـ"الجبهة الإسلامية للإنقاذ" المحلولة، في قوله: «... كانت أقـرب إلى منطق الحركات الاحتجاجية منها إلى التنظـيم الحـزبي، ممـا قـد يكـون عامـل تفسير قوي لفهم انتظام الشبان في صفوفها بهذه الكثافة».[30]

ثانياً، رفض جانب متنفذ في السلطة مبدأ التداول على السلطة وتمكين قوى المعارضة من الحكم

دلَّ قرار وقف المسار الانتخابي على رفض مبـدأ التـداول عـلى السـلطة وتسليمها إلى المعارضة لدى جانب متنفِّذ في السـلطة (عُـرف لاحقـاً بفريـق

الاستئصاليين، وسُمي أيضاً بمجموعة الينايريين)،* وهو الفعل الذي أنتج شعوراً بالإحباط في صفوف مناضلي حزب "الجبهة الإسلامية للإنقاذ" المحلولة، دفع بالكثير منهم إلى تبني خيارات عنيفة ومسلحة، سرعان ما صارت إرهاباً، وهو ما يتوافق، نظرياً، مع ما أشار إليه شفيق شقير في قوله: «...المحاولات المتكررة تاريخياً لإقصاء التيار الإسلامي، ومحاولة عزل النص الديني الإسلامي عن المجال التداولي السياسي والفكري والثقافي، لمصلحة قوى أخرى قد تشكل أقلية في المجتمع العربي والإسلامي».[31]

كما أتت الخيارات الأمنية المنتهجة للحد من الوتيرة المتصاعدة للأعمال الإرهابية، عقب وقف المسار الانتخابي، بآثار عكسية لما كان يرجى منها، ولاسيما منها "سياسة الكل أمني" التي أسَّس لها المرسوم التشريعي رقم 92-3 المتعلق بمكافحة التخريب والإرهاب، الملحق بفرض حالة الطوارئ بتاريخ 9 فبراير 1992 لمدة سنة،[32] قبل أن تمدَّد بتاريخ 6 فبراير 1993 من دون أي إشارة إلى المدة التي مُدَّت إليها؛ إذ جاء في المادة الأولى من المرسوم التشريعي رقم 93-2 المتضمن تمديد مدة حالة الطوارئ: «تُمدد حالة الطوارئ المعلنة في المرسوم الرئاسي 92-44 المؤرخ في 5 شعبان عام 1412 الموافق 9 فبراير سنة 1992».[33] فقد أظهر التسيير الأمني البحت للأزمة الأمنية الكثير من التجاوزات، ولاسيما ما اتصل منها بمسائل حقوق الإنسان

* الينايريّون Janviéristes: وصفٌ ارتبط بمجموعة من قادة المؤسسة العسكرية، نسبة إلى شهر يناير عام 1992، الذي جرى فيه وقف المسار الانتخابي، وما تلاه من تبعات دخول البلاد في أزمة شرعية، من أبرز تجلياتها قيام هيئة رئاسية ممثلة في المجلس الأعلى للدولة لا تستند إلى أي سند دستوري.

التي كان من بين أوجهها: استحداث المراكز الأمنية للاعتقال في الصحراء، وحل المجالس المحلية المنتخبة وتعويضها بأجهزة إدارية معينة، وإنشاء المحاكم الخاصة لقضايا الإرهاب، والحد من حرية تنقل الأشخاص والسيارات والبضائع، لتبقى قضية المفقودين من أكثر الملفات صلة بمخلفات المعالجة الأمنية الصرف لبداية ظهور ظاهرة الإرهاب في الجزائر... كما أفادت تصريحات كثيرة للتائبين من الجماعات الإرهابية بأن سبب التحاقهم بتلك الجماعات إنما كان الخوف من الملاحقات والممارسات الأمنية.

إن إحاطة ظاهرة الإرهاب في الجزائر بالظروف الزمنية والموضوعية (الداخلية والخارجية) المصاحبة لظهورها، تحيل إلى استخلاص أن هناك العديد من المسببات المتشابكة التي غذت ظهور الإرهاب، وزادت من استفحاله. ويبقى التضييق السياسي والتفكير الأحادي المُقصي لكل رأي مخالف والرافض لكل معارضة من بين المسببات غير المباشرة للنزوع إلى العنف الذي يُعدّ المحطة الأولى لنشوء الإرهاب. كما كان لبعض السياسات الأمنية القائمة على المعالجة الأمنية الصارمة للظاهرة آثار عكسية، فالإرهاب، إذا ما اعتبرناه شكلاً من أشكال العنف السياسي، يعد مجرد عرض لأسباب ذات طابع سياسي، ولما كان الدواء لا بد أن يكون من نوع الداء نفسه، فإن ما هو سياسي لا بد أن يحل سياسياً، لا أمنياً فحسب، وهو ما استدركته السلطة بتوجهها نحو سياسة أكثر ليونة في التعامل مع الإرهابيين المغرر بهم، بدأت سنة 1995 مع سن قانون الرحمة، وتواصلت إلى أن وصلت إلى سن ميثاق السلم والمصالحة الوطنية سنة 2005.

تفريخ الجماعات الإرهابية

الملاحظ على مسار تطور الجماعات الإرهابية خاصية التفريخ، وهي تعني أن الجماعات الإرهابية إنما كانت تخرج الواحدة من رحم الأخرى؛ لأسباب تتعلق باللاتوافق الذي وصل حد الشقاق والصدام، كما حدث مع "الرابطة الإسلامية للدعوة والجهاد" و"الجماعة السلفية للدعوة والقتال" المنشقتين عن "الجماعة الإسلامية المسلحة"؛ أو لأسباب تنظيمية ارتبطت بضرورات ظرفية ومرحلية، كتحول "الجماعة السلفية للدعوة والقتال" إلى "تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي"؛ أو لأسباب ارتبطت بظروف العمل على الأرض، وصعوبات التنسيق بين الجماعات المنتشرة عبر الوطن وقياداتها المركزية.

وفيما يأتي إجمال لما عرفته الجزائر من جماعات وحركات إرهابية.[34]

أولاً، الحركة الإسلامية المسلحة

شُكِّلت "الحركة الإسلامية المسلحة" على أنقاض من بقي من مجموعة بويعلي (قدامى نشطاء الحركة الإسلامية المسلحة)، وبدأت أولى بوادر إعادة بعث التنظيم أيام إضراب "الجبهة الإسلامية للإنقاذ" شهر يناير 1991.

عقدت مؤتمرها التأسيسي في شهر فبراير 1992 في منطقة الزبربر بنواحي الأخضرية، بولاية البويرة، شرق الجزائر العاصمة؛ حيث تم تعيين عبدالقادر شبوطي أميراً لها.

ثانياً، الجيش الإسلامي للإنقاذ

اعتبر "الجيش الإسلامي للإنقاذ" الجناح المسلح لجبهة الإنقاذ. أُسِّس بتزكية من رابح كبير، وشهد تغلغلاً ملحوظاً لتيار الجزأرة فيه.

اتخذ الجيش من جبال جيجل مقراً لإمارته الوطنية التي عادت إلى مدني مزراق. وامتدت نشاطاته إلى بعض مناطق الأطلس البليدي (البليدة والمدية)... قبل أن يقرر وضع السلاح سنة 1997، ليستفيد أعضاؤه من إجراءات "قانون الرحمة".

ثالثاً، الجبهة الإسلامية للجهاد المسلح

أنشأ "الجبهةَ الإسلامية للجهاد المسلح" تيار الجزأرة في العام 1993، واعتُبِرَت جماعة نخبوية، زاوجت بين الانتقائية في التجنيد، وبين اختيار الأهداف. سعت إلى توجيه إرهابها نحو الشخصيات المثقفة والعمومية؛ لتحقيق أكبر صدى إعلامي ممكن، وخاصة أنها قد ركزت على العاصمة منطقة أساسية للنشاط.

رابعاً، الرابطة الإسلامية للدعوة والجهاد

أنشأ "الرابطةَ الإسلامية للدعوة والجهاد" علي بن حجر، أمير "كتيبة الوفاء" المنشقة عن "الجماعة الإسلامية المسلحة"؛ بدعوى انحرافها عن مسار النهج الشرعي، وسقوطها في مطبات مشبوهة، كتوجيه معركتها ضد

عموم الشعب، واستهدافها الدعاة، وسعيها المنهجي إلى تصفية رموز "الجبهة الإسلامية للإنقاذ"؛ أمثال محمد السعيد، وسعيد رجام.

أُسِّست بداية شهر فبراير 1997 من قيادات وعناصر في "كتيبة الوفاء"، ومجموعة أخرى تابعة هيكلياً لـ"الجبهة الإسلامية للجهاد المسلح"، وبعض المرجعيات الموثوق بها؛ أمثال محفوظ رحماني، عضو المجلس الشوري لجبهة الإنقاذ، ويوسف بوبراس، الأمين الولائي للحزب في ولاية البويرة... لتضع السلاح أواخر شهر يناير 2000 بطلب من عباسي مدني، وامتثالاً لإجراءات "قانون الوئام المدني".[35]

خامساً، الحركة لأجل الدولة الإسلامية

أسس "الحركةَ لأجل الدولة الإسلامية" سعيد مخلوفي، أحد مؤسسي جبهة الإنقاذ، ورئيس تحرير جريدة **المنقذ**. نشطت أول ما أُنشئت سنة 1991 بالعاصمة، ونواحي منطقة القبائل، وبعض المناطق من غرب البلاد بجبال الونشريس، وعلى الحدود مع المغرب، قبل أن تنضم إلى "الجماعة الإسلامية المسلحة" التي عادت لتستقل عنها؛ رفضاً لسياستها الدموية، غير أنها اضمحلت بسبب ضعفها الهيكلي والعددي.

سادساً، جماعة الباقون على العهد

شُكِّلت "جماعة الباقون على العهد" بمبادرة من: سعيد مخلوفي، وقمرالدين خربان، وأسامة عباسي، نجل عباسي مدني. أعلنت أولى

عملياتها شهر فبراير 1992، لتتخذ من العاصمة مكاناً أساسياً للنشاط، واستفادت من الدعم البشري لبعض الفارِّين من سجن تازولت في باتنة في يناير 1994، وأعلنت رفضها للهدنة التي أعلنها "الجيش الإسلامي للإنقاذ"، لتبارك -على قلة عدد أفرادها- أعمال "الجماعة الإسلامية المسلحة" ومن بعدها "الجماعة السلفية للدعوة والقتال".

سابعاً، جماعة الهجرة والتكفير

أسس "جماعةَ الهجرة والتكفير"، في بداية سنة 1992، "الجزائريون الأفغان"؛ انطلاقاً من «فتوى يخلف شراطي التي تحلل قتل جميع أولئك الذين "لا يقفون ضد الطغمة"»،[36] وهذا ما يفسر دمويتها وإسرافها في العنف والإرهاب.

شُكِّلت على مجموعاتها البنى الأساسية لـ"الجماعة الإسلامية المسلحة" التي تبقى أكثر الجماعات الإرهابية وحشية ودموية، وهو ما يستدعي عرض بيانها منفردة.

الجماعة الإسلامية المسلحة

ارتبط ذكر "الجماعة الإسلامية المسلحة" بشعارها الراسم لخطها الدموي: "لا حوار - لا هدنة - لا صلح" الذي عُرف، اختصاراً، بـ"شعار اللامات الثلاثة"، وكان أول ما رُفِع في فترة إمارة الشريف قوسمي، مع وجود مراجع تشير إلى اتصال مرجعياته بأدبيات عبدالله عزام،[37] وهذا ما

يمكن اعتباره مؤشراً إلى قدر تغلغل "الجزائريين الأفغان" بها، ومحدِّداً لمنهجها الذي عرفت به الجزائر أسوأ صور ممارسات الإرهاب.

أسس هذه الجماعة عبدالحق العيادة، المدعو "أبو عدلان" في أكتوبر 1992، وهو الذي جمع حوله: "الجزائريين الأفغان"، وقُدامى "الحركة الإسلامية المسلحة"، وأنصار "جماعة الهجرة والتكفير"، قبل أن يتناوب على قيادتها من بعده أربعة أمراء وطنيين؛ هم:

- سيد أحمد مراد، المدعو "جعفر الأفغاني"، الذي امتدت إمارته من يناير 1993 إلى فبراير 1994.
- الشريف قوسمي، المدعو "أبو عبدالله أحمد"، الذي امتدت إمارته من فبراير إلى سبتمبر 1994.
- جمال زيتوني، المدعو "أبو عبدالرحمن أمين"، الذي امتدت إمارته من نوفمبر 1994 إلى يوليو 1996.
- عنتر الزوابري، المدعو "أبو طلحة"، الذي امتدت إمارته من يوليو 1996 إلى 8 فبراير 2002. [38]

يبقى اللافت للنظر في مسار تطورها اتخاذ منحى العنف بها اتجاهاً تصاعدياً، وصل إلى أشد صوره إبان فترة إمارة الزوابري الذي عرفت معه الجزائر أبشع صور التقتيل الجماعي، إلى حد أن صارت الأعمال الإرهابية

توصف بالمجازر الجماعية التي يبلغ ضحاياها العشرات، وأحياناً المئات، كما حدث سنتي 1997 و1998 مع مجازر: "بن طلحة" والرايس وبني مسوس بالعاصمة، والرمكة وعين طارق بغليزان إلى الجنوب الغربي من الجزائر العاصمة.

تلخيصاً لذكر الأمراء الوطنيين المتعاقبين على "الجماعة الإسلامية المسلحة"، منذ تأسيسها إلى حين اندثارها، وإبرازاً لأهم ما ميَّز فترات إمارتهم من أعمال إرهابية، يمكن إيراد الجدول التوضيحي الآتي:

الجدول (1)

الأمراء الوطنيون المتعاقبون على "الجماعة الإسلامية المسلحة"

اسم الأمير وكنيته		مدة إمارته وسبب انتهائها		أشهر الأعمال الإرهابية خلال فترة إمارته
الاسم العائلي	الكنية في الجماعة	مدة الإمارة	سبب انتهائها	
عبدالحق العيادة	أبو عدلان	من أكتوبر 1992 إلى يناير 1993	قُبض عليه وسُجن في المملكة المغربية	• الإعلان الرسمي عن تأسيس "الجماعة الإسلامية المسلحة" بالاعتماد، أساساً، على بعض "الجزائريين الأفغان"، وبعض قدامى نشطاء "الحركة الإسلامية المسلحة"، وبعض أنصار "جماعة الهجرة والتكفير".
سيد أحمد مراد	جعفر الأفغاني	من يناير 1993 إلى فبراير 1994	القضاء عليه من قِبل قوات الأمن	• اختطاف الداعية الإسلامي، رئيس جمعية الإرشاد والإصلاح، الشيخ محمد بوسليماني، وقتله.
الشريف قوسمي	أبو عبدالله أحمد	من فبراير 1994 إلى سبتمبر 1994	القضاء عليه من قِبل قوات الأمن	• اعتماد "شعار اللاءات الثلاثة: لا حوار - لا هدنة - لا صلح" الذي بات المعبر عن المنحى الدموي الذي انتهجته "الجماعة الإسلامية المسلحة". • عملية فرار المساجين من سجن "تازولت - لامباز" بولاية باتنة بالشرق الجزائري، شهر مايو 1994.

اسم الأمير وكنيته		مدة إمارته وسبب انتهائها		أشهر الأعمال الإرهابية خلال فترة إمارته
الاسم العائلي	الكنية في الجماعة	مدة الإمارة	سبب انتهائها	
				• توحيد عديد المجموعات الإرهابية، وانضمامها إلى "الجماعة الإسلامية المسلحة"، نتيجة ما عُرف بـ"لقاء الوحدة".
جمال زيتوني	أبو عبدالرحمن أمين	من نوفمبر 1994 إلى يوليو 1996	القضاء عليه في سياق الاقتتال الداخلي بين الجماعات المسلحة	• اختطاف طائرة الإيرباص التابعة لشركة "الخطوط الجوية الفرنسية" بتاريخ 24 ديسمبر 1994. • تبني القيام بتفجيرات مترو الأنفاق بالعاصمة الفرنسية، باريس، بتاريخ 25 يوليو 1995، الذي خلف 8 قتلى و150 جريحاً. • اختطاف الرهبان السبعة من دير تيبحيرين بولاية المدية، واغتيالهم، شهر مارس 1996.
عنتر الزوابري	أبو طلحة	من يوليو 1996 إلى فبراير 2002	القضاء عليه من قبل قوات الأمن	• القيام بسلسلة من المجازر الجماعية ضد السكان والمدنيين العزل؛ من أهمها: مجازر بن طلحة، والرايس، وبني مسوس في الضواحي العاصمية، وعين طارق بغليزان. • انقسام "الجماعة الإسلامية المسلحة" نتيجة خطها الدموي المنتهج، وانشقاق بعض قياداتها الذين أسسوا "الجماعة السلفية للدعوة والقتال".

المصدر: تمت الاستعانة لإعداد الجدول بالمراجع المعتمد عليها في المتن، والمشار إليها في الهوامش.

الملاحظ على مسار "الجماعة الإسلامية المسلحة" بروز "الجزائريين الأفغان" في صفوفها منذ نشأتها الأولى؛ حيث تشير إحصائيات إلى التحاق نحو 95٪ ممن التحق بالعمل المسلح منهم بها، مقابل انضمام 5٪ منهم إلى "الجيش الإسلامي للإنقاذ"،[39] بل إن بعضاً من متتبعي تطور الظاهرة الإرهابية في الجزائر أرجع نشأتها إلى قرار اتخذ في بيشاور التي كانت تأوي

مراكز استقبال الجزائريين الوافدين إلى جبهات القتال في أفغانستان، وإلى ذلك ينقل الصحفي أنيس رحماني عن أحد قياداتها قوله:

> يؤكد عضو سابق في المجلس الشوري للجماعة الإسلامية المسلحة، مستدلاً... بكتابات أحد قدماء الجزائريين الأفغان، قادة بن شيحة... أن تأسيس "الجماعة الإسلامية المسلحة" كان في مدينة بيشاور من قِبَل كل من المدعو سعيد القاري، وأحمد الود، وأبو ليث المسيلي... ويتابع في شرح أصل تسمية "الجماعة الإسلامية المسلحة" أن سيد أحمد الحراني هو الذي اقترحه، وحين وافق العيادة، أخرج الحراني من جيبه ختماً يحمل اسم "الجماعة الإسلامية المسلحة" كان قد جهزه سلفاً، وقال إنه أحضره من أفغانستان، وبناءً عليه، أعلن العيادة تأسيس الجماعة، وبعد البيعة له أميراً، قام بتعيين الحراني ضابطاً شرعياً - مفتياً.[40]

لم يكن لانتشار "الجزائريين الأفغان" وبروزهم أن يصمدا مع تولي جمال زيتوني إمارة الجماعة، لمباشرته حملة تصفية في أوساطهم؛ لأسباب بقيت خافية، وإن رُبطت، أساساً، بإملاءات منطق الزعامة الذي حاول فرضه أبو عبدالرحمن أمين، ببسط النفوذ - ما استطاع - اعتماداً على البطش، وإسناد المسؤوليات انطلاقاً من الولاءات، وتصفية المنافسين الذين كان "الجزائريون الأفغان" من أبرزهم؛ لِمَا اجتمع لهم من قوة تنظيمية، وخبرات قتالية نخبوية، وتمرس حربي نوعي، وهذا ما كان إيذاناً بغلبة "تيار الجزأرة" مع التحفظ على تصنيف قيادات "الجماعة الإسلامية المسلحة" ضمن هذا التيار؛ لافتقادها التاريخ النضالي الإسلاموي، وافتقارها إلى أدنى مستويات التكوين الفكري والأيديولوجي والديني، وهو ما يجعلها قاصرة عن فهم واستيعاب معاني

"الوطنية والقومية ورهاناتها" التي جرى على أساسها تصنيف الناشطين الإسلامويين في الجزائر منذ بدايات تبلور الفكر الإخواني والحركة الإسلاموية في البلاد.

وهنا تُستَحضر شهادة مصطفى كرطالي، أحد أمراء كتائب "الجماعة الإسلامية المسلحة" المنشقين عنها، والملتحقين بهدنة "الجيش الإسلامي للإنقاذ":

> أمّا جمال زيتوني فهو رجل عادي، لا شخصية له، ونحن - لحد الساعة - نتساءل: كيف أصبح زيتوني أمير الجماعة؟ وحتى عنتر الزوابري، فهذا الرجل أعرفه جيداً، إنه أميٌّ ولم يَتَرَبَّ في المسجد... ولا أذيع هنا سراً عندما أقول لك: إن عنتر الزوابري، عندما التحق بالجبل، كانت بيده قنينة خمر. هذه حقيقة، وكل قيادة الجماعة على علم بذلك.[41]

لعل ما زاد تأزيم العلاقة بين القيادة المركزية لـ"الجماعة الإسلامية المسلحة" وقياداتها اللامركزية التي كان أكثرها مُسنَدة إمارته إلى "الجزائريين الأفغان"، هو رفض أبرز قياداتهم الميدانية، قادة بن شيحة، أمير منطقة الغرب الجزائري، إرسال حصة الأمير الوطني ممّا حصله من كميات كبيرة من الأسلحة والذخيرة بعد هجوم قام به على ثكنة للجيش بمنطقة "تلاغ" بـ"سيدي بلعباس"، وهو ما اعتُبِر تمرداً على "تعليمة الأمير الوطني" القاضية بأن للإمارة الوطنية حقاً ونصيباً من كل ما "تغنمه" كتائبها ومجموعاتها عبر الوطن من أسلحة وذخيرة وأموال وسبايا... وهو ما شكَّل نقطة الفراق بين قيادات الجماعة الإرهابية ومنتسبيها من "الجزائريين الأفغان". وهناك من

يرى أن ابن شيحة لم يكن على وفاق تام مع نظرائه من "الجزائريين الأفغان"؛ بسبب اختلافات بينهم تعود إلى سابق تجاربهم وتموقعاتهم على الساحة "الجهادية" في أفغانستان؛ إذ - وعلى غير الكثيرين منهم من المحسوبين على جناح قلب الدين حكمتيار، زعيم تيار "الإخوان الجهاديين" - كان ابن شيحة محسوباً على جناح جميل الرحمان، زعيم تيار السَّلَفية الجهادية.[42]

كان لتعكُّر صفو العلاقات بين الإمارة الوطنية للجماعة وقيادييها من "الجزائريين الأفغان" أثر في إحداث الشرخ بين الجماعة والمرجعيات الإسلاموية في الخارج التي كانت توفِّر لها الغطاء الشرعي، وتمدها بما احتاجت إليه من فتاوى، ولاسيما منهم: أبو قتادة الفلسطيني، وأبو حمزة المصري، وأيمن الظواهري، وهم الذين ارتابوا في تصرفات قيادة الجماعة، وخاصة تصفيتهم المنهجية لـ"الجزائريين الأفغان" الذين كانوا من ثقاة هذه المرجعيات في الجزائر، لسابق معرفة الكثير منهم بهم، فضلاً عمَّا جمعتهم به ساحات الحرب ولقاءات المعسكرات في باكستان وأفغانستان، وهذا ما دفعهم إلى اتخاذ قرار رفع الغطاء الشرعي عن ممارساتها: «...بررت "جماعة الجهاد" المصرية التي يقودها أيمن الظواهري سحب تأييدها لـ"الجماعة الإسلامية المسلحة" التي يقودها جمال زيتوني المدعو أبا عبدالرحمن أمين بأنه: "ثبت لنا تلبُّسها بانحرافات شرعية خطيرة"، ودعت " الجماعات الجهادية كافة " إلى وقف الدعم لزيتوني»،[43] وهذا ما زاد عمق الصراع بين المجموعات الإرهابية على الأرض؛ فباتت مضطرة إلى خوض حرب على جبهتين في الوقت نفسه: واحدة ضد قوات الجيش والأمن، والثانية ضد نظيراتها من الجماعات الإرهابية.

الجماعة السلفية للدعوة والقتال

شُكِّلت "الجماعة السَّلَفية للدعوة والقتال" من قيادات "الجماعة الإسلامية المسلحة" الرافضة لمنحى الإبادة الجماعية للشعب الذي اتخذت منه الجماعة أسلوباً ومنهجاً للعمل الإرهابي، متجاوزة حتى حدود "فتوى التترُّس"* التي أقامت عليها مرجعيتها المبرِّرة للقتل الجماعي للجزائريين، ففي رأيهم: «جماعة "الزوابري" ليست إلا عصابة من الخوارج والتكفيريين الواجب شرعاً قتالهم».[44]

أُعلن تأسيس "الجماعة السَّلَفية للدعوة والقتال" يوم 14 سبتمبر 1998، وهو تاريخ بث أول بياناتها الرسمية المعنون «بيان التوحيد» الذي كان ممّا تضمَّنه: التذكير بأهمية الجهاد، والدعوة إلى ضرورة توحيد صفوف السَّلَفيات الجهادية النشطة. كما جاء في ميثاقها: «الجماعة السَّلَفية للدعوة والقتال جماعة تؤمن بالعقيدة السَّلَفية والاقتداء بنهج السَّلَفيين حتى الوصول إلى إقامة الشريعة، بقتال النظام المرتد في الجزائر»، وعليه فقد تحددت مبادءها العملياتية على ثلاثية: «الولاء - والجماعة - والوحدة».

---

* فتوى التترّس: يعود أصلها إلى الفقيه الحنبلي، أحمد بن تيمية، الذي أجاز قتال جيش الكفار إذا ما تترّس (احتمى) بالمسلمين إن كان ذلك السبيل الوحيد لحماية المسلمين من بطش جيش الكفار. استنسخت الجماعات الإرهابية هذه الفتوى لتنطلق منها، من دون ردها إلى شروطها وضوابطها، فاستحلت بها قتل المدنيين في التفجيرات العمومية ومواجهات قوى الأمن باختلاف تشكيلاتها؛ بدعوى إلحاق الضرر بالعدو الذي لم يكن إلا حكومات وأنظمة الدول المسلمة أصلاً.

أسندت إمارتها الوطنية، مؤقتاً، إلى حسان حطاب، المدعو "أبو حمزة"[45] قبل أن يتناوب على قيادتها من بعده أربعة أمراء وطنيين؛ هم:

- عبدالحميد ديشو، المدعو "أبو مصعب"، الذي استبدله "مجلس عقلاء الجماعة" (أهل الحل والعقد) بالأمير الوطني "أبو حمزة"، واستمر في الإمارة ثلاثة أشهر فقط (أبريل- يونيو 1999) قبل مقتله على أيدي قوات الأمن، لتعود الإمارة إلى "أبو حمزة" الذي عُمِّر فيها إلى غاية أكتوبر 2003؛[46] حينما أعاد "أهل الحل والعقد" تحييده عن الإمارة الوطنية بسبب اختلافهم معه حول أساليب نصرة "تنظيم القاعدة في بلاد الرافدين".

فقد تحفظ حسان حطاب، "أبو حمزة" - على عكس الكثير من أعضاء "مجلس العقلاء" - عن تقديم "دعم إيجابي" للجبهة العراقية؛ لعدم تحمسه لفكرة تجنيد مقاتلين وبعثهم إلى العراق؛ لما رآه في ذلك من استنزاف وهدر للقدرات البشرية للتنظيم الذي يبقى أحوج ما يكون إلى عناصره والمجندين الجدد في صفوفه، مفضلاً تقديم "الجماعة السَّلَفية" "دعماً سلبياً" إلى الجبهة العراقية؛ بتبادل الخبرات، وتكثيف العمليات الإرهابية في الجزائر ضد المصالح الأمريكية،[47] فنزع منه "أهل الحل والعقد" الإمارة، وأعلنوا مقتله، قبل أن يتبين اعتزاله العمل المسلح ومباشرته اتصالات مع السلطات الجزائرية، انتهت باستفادته من تدابير "ميثاق السلم والمصالحة الوطنية"، بعد أن قام بتسليم نفسه لمصالح الأمن شهر سبتمبر 2007.

- نبيل صحراوي، الذي امتدت فترة إمارته من أكتوبر 2003 إلى يونيو 2004.

- عبدالحميد سعداوي، المدعو "أبو الهيثم"، الذي ضمن ما أمكن تشبيهه بالمرحلة الانتقالية التي أعقبت فترة سلَفه المقضي عليه من قِبل مصالح الأمن وخلَفه، وهذا ما يفسر قصر فترة إمارته التي لم تتجاوز مدة الشهر، قبل أن تؤول الإمارة الوطنية إلى آخر أمرائها:

- عبدالملك دروكدال* المدعو "عبدالودود"، الذي امتدت فترة إمارته من يونيو 2004 إلى يناير 2007، تاريخ التحول بـ"الجماعة السلفية للدعوة والقتال" إلى "تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي".[48]

ينقل قيادي بالإمارة الوطنية لـ"الجماعة الإسلامية المسلحة" - طلب التحفظ عن ذكر اسمه - عن حسان حطاب قوله له: إن تولي دروكدال الإمارة الوطنية لـ"الجماعة السلفية"، إنما تغذى من حصوله على تزكية سابقة من سلَفه، نبيل صحراوي، الذي أوصى مجلس الشورى باستخلاف "عبدالودود" على رأس التنظيم في حال وفاته؛ لاعتبارات تتعلق، أساساً، بزهده في طلب الإمارة، وهو ما كان - برأيه - الاختيار الأمثل لتجنيب الجماعة الانقسام والمواجهة بين قياداتها.

---

* تكتبه المراجع الفرنسية المتاحة مطالعتها "دروكدال Droukdal"، بينما يرد في المراجع الجزائرية "درودكال Droudkal".

استثمرت "الجماعة السَّلفية للدعوة والقتال" - التي أدرجتها الإدارة الأمريكية مطلع سنة 2002 في قائمة التنظيمات الإرهابية المشمولة بنطاق "الحرب على الإرهاب" - إثر التدابير المتخذة في إطار مكافحة الإرهاب بعد أحداث 11 سبتمبر 2001،[49] في الشبكات الموروثة عن "الجماعة الإسلامية المسلحة" في الداخل والخارج؛ لضمان انتشارها، وخروجها من النطاق الضيق المحتضن لإمارتها الوطنية بشمال البلاد، وبالأخص منه في منطقة القبائل، قبل أن تعيد بعث تنظيم إقليمي جديد لها.

إجمالاً لذكر الأمراء الوطنيين المتعاقبين على "الجماعة السلفية للدعوة والقتال"، منذ إعلان تأسيسها، إلى حين إعلان حلها وتحويلها إلى "تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي"، وإبرازاً لأهم ما ميز فترات إمارتهم من أعمال إرهابية، انظر الجدول التوضيحي (2).

مصادر تمويل الجماعات الإرهابية

كان الاعتماد في بدايات انتشار الجماعات الإرهابية في الجزائر ونشاطها، ولاسيما في الفترة التي أعقبت توقيف المسار الانتخابي، قائماً بالأساس على الاستفادة من الموروث المالي لحزب "الجبهة الإسلامية للإنقاذ"، وكذا مساعدات بعض مناضليها والمتعاطفين معها؛ تبعاً لاعتقاد الكثير منهم، حينذاك، بأن النزوع إلى استعمال العنف إنما هو رد فعل مشروع على قيام السلطة بوقف المسار الانتخابي، وهي الوفرة المالية التي قسَّم إلياس بوكراع مصادرها إلى مصادر داخلية وأخرى خارجية:[50]

الجدول (2)

الأمراء الوطنيون المتعاقبون على "الجماعة السلفية للدعوة والقتال"

اسم الأمير وكنيته		مدة إمارته وسبب انتهائها		أشهر الأعمال الإرهابية خلال إمارته
الاسم العائلي	الكنية في الجماعة	مدة الإمارة	سبب انتهائها	
حسان حطاب	أبو حمزة	من سبتمبر 1998 إلى أبريل 1999	عُيِّن بصفة مؤقتة أميراً للجماعة الناشئة	• الإعلان الرسمي عن الانشقاق عن "الجماعة الإسلامية المسلحة" وتأسيس "الجماعة السلفية للدعوة والقتال" بتاريخ 14 سبتمبر 1998.
عبدالحميد ديشو	أبو مصعب	من أبريل 1999 إلى يونيو 1999	القضاء عليه من قبل قوات الأمن	
حسان حطاب	أبو حمزة	من يونيو 1999 إلى أكتوبر 2003	تمت تنحيته من قِبل "أهل الحل والعقد" للاختلاف بشأن أوجه مساندة "تنظيم القاعدة في بلاد الرافدين"	• اختطاف "عبدالرزاق البارا" أمير المنطقة الخامسة للتنظيم 32 سائحاً أجنبياً بالصحراء الجزائرية.
نبيل صحراوي	مصطفى أبو إبراهيم	من أكتوبر 2003 إلى يونيو 2004	القضاء عليه من قبل قوات الأمن	• الدعم الإيجابي لـ"تنظيم القاعدة في بلاد الرافدين" بتجنيد المقاتلين وإرسالهم إلى العراق، وتكثيف الأعمال الإرهابية ضد الشركات والمصالح الأجنبية في الجزائر.
عبدالحميد سعداوي	أبو الهيثم	تولى الإمارة فترة انتقالية امتدت إلى نحو شهر واحد إثر مقتل سلفه.		
عبدالملك درودكال	عبدالودود، وابتداء من 24 يناير 2007 بات يعرف بـ "أبي مصعب عبدالودود"	من يونيو 2004 إلى يناير 2007	حل التنظيم	• توطيد صلات التعاون والتنسيق مع "تنظيم القاعدة" المركزي وفروعه الإقليمية. • إعلان حل "الجماعة السلفية للدعوة والقتال" وتحويلها بتاريخ 24 يناير 2007 إلى "تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي".

المصدر: تمت الاستعانة لإعداد الجدول بالمراجع المعتمد عليها في المتن، والمشار إليها في الهوامش.

أمـا المصـادر الداخليـة للتمويـل، فتمثلـت، بشـكل أساسـي، في الإسهامات المالية لمناضلي حزب "الجبهة الإسلامية للإنقاذ" والمنخـرطين في صفوفها، وفي قيام بعض الأغنياء بإخراج زكاة أمـوالهم إلى الحـزب، والقيـام بجمع التبرعات والصدقات تحـت غطـاء تمويـل أعـمال ونشـاطات خيريـة، واستخدام غطاء جمعيات بناء المساجد لجمع الأموال على أساس الإسـهام في تشييد المساجد، ثم تحويل وجهتها إلى الحزب، فضلاً عن ممارسة أنشطة تجارية في المساجد، كتجارة الكتب الدينيـة والأشـرطة السـمعية البصـرية، وكـذا استغلال الهبات والعطايا من المـواد الغذائيـة والمنتجـات الفلاحيـة في إقامـة أسواق جِوَارية، ما أتاح فرصة تحصيل مبالغ مالية كبيرة.

وأما المصادر الخارجية للتمويل فتمثلت، أساساً، في الدعم المـالي المقـدم إلى "الجبهة الإسلامية للإنقاذ" من قِبل بعض الدول، ولاسيما منها: المملكـة العربية السعودية، وإيران، وليبيا، عن طريق اسـتعمال الجمعيـات والمـنظمات الخيريـة المنتشـرة في الـدول الغربيـة، وبصـفة خاصـة: فرنسـا، وبريطانيـا، وسويسـرا، وألمانيا، والولايات المتحدة الأمريكية، وكندا؛ لاحتضـانها عـدداً كبيراً من أفراد الجالية الجزائرية، ولفرار الكثير من منتسبي الحزب المنحـل إلى أراضيها، ليشكلوا، في وقت لاحـق، خلايـا دعـم مـالي ومـادي ولوجسـتي للتنظيمات الإرهابية النشطة في الجزائر.

وتتفق المراجع المتاحة على وصف تلـك الميزانيـة بالضـخمة، وبالقـادرة على تغطيـة أعبـاء النشـاط المسـلح، والحاجـة للـذخيرة والمؤونـة، ووسـائل الاتصال، وأموال التعبئة والحشد والتجنيد، غير أن هذه المراجع لا تقدر على

التحديد الدقيق أو حتى التقريبي لقيمة تلك الأموال؛ بسبب غياب جرد الكثير من تلك المحصلات المالية في سجلات المحاسبة والدفاتر المالية الرسمية لضبط ميزانية الحزب، وهي منهجية العمل التي وفرت سيولة مالية، كان من السهل إنفاقها من دون أي مراقبة محاسبية أو قانونية؛ بما يَسر عملية استخدامها في تمويل نشاطات الجماعات الإرهابية.

غير أن تجفيف العديد من مصادر التمويل هذه، وخاصة بعد أحداث 11 سبتمبر، دفع بالتنظيمات الإرهابية التي واكبت هذه التحولات إلى العمل على ابتداع مصادر جديدة للتمويل؛ على النحو الذي سيظهر لاحقاً (تمويل الجماعات الإرهابية النشطة في الساحل الإفريقي).

انتقال الإرهاب من الفضاء المحلي إلى الفضاء عبر الوطني

إذا كان الارتباط العضوي للتنظيم الإرهابي المحلِّي ("الجماعة السَّلفية للدعوة والقتال") بنظيره العالمي ("تنظيم القاعدة") تأخر إلى سنة 2007، فإن بوادر الصلة والتواصل بينهما تعود إلى أربع سنوات قبل ذلك. ففضلاً عن الاتصالات المتبادلة بين التنظيمين - كما سيلي بيانه - فإن رفع وتيرة الأعمال الإرهابية في الجزائر قُرِئ على أنه رد فعل من التنظيم الإرهابي ضد النظام الجزائري؛ لما يعتقدونه من مساندته للأمريكيين في مشروعهم الغازي للعراق حينذاك، «ابتداءً من يناير 2003، رفعت الجماعة السَّلَفية حدة هجوماتها الإرهابية ضد النظام الجزائري؛ لمساندته الأمريكان في مشروعهم

الغازي للعراق»،[51] وهـو مـا يمكـن اعتبـاره نقطـة تحـوُّل رئيسـة في عقيـدة الجماعات الإرهابية الجزائرية التي طالما أقامت "شــرعية جهادهـا" عـلى مـا تعتبره ردة النظام الجزائري؛ لحيلولته دون تمكين إقامـة الشــريعة الإسـلامية منهجاً شـرعياً، وخياراً شعبياً استمد مشـروعيته من نتائج الانتخابات الملغى مسارها، ليصير "جهاد النظـام" قـائماً عـلى اعتبـاره نظامـاً حليفـاً "عمـيلاً" للولايات المتحدة الأمريكية ومن ورائها حلفاؤها مـن اليهـود والصـليبيين، بعد أن كان "جهاده" قائماً على خصوصيات كامنة فيه.

وبذلك، أمكن القول: إن أحداث 11 سبتمبر 2001 - وكما أنها شكلت منعرجاً في مسار ظاهرة الإرهاب في العالم - قد تركـت بصـماتها عـلى مسـار تطور "الظاهرة الإرهابية" وخصائصها في الجزائر أيضاً؛ حيث انتقل نشاطها من الطابع الوطني المحـلي إلى الطـابع عـبر الـوطني، وإن تـأخر ذلـك سـت سنوات. وهذا ما يُعتبَر تغيراً جذرياً، وسياقاً جديداً مـن مسـارات تطورهـا؛ لاختلاف امتداداتها الإقليمية عمَّا كان معروفاً من قبل. فحتى ولو كان فريـق من الإرهابيين الجزائريين قد آمن بالأممية أو العالمية الإسـلاموية، ولم تتوقـف طموحاته عند حد إقامة الدولة الإسلامية بالحدود الوطنيـة الجزائريـة؛ مثـل الإرهابيين من "الجزائريين الأفغان" - عـلى عكـس "تيـار الجـزأرة" - فـإن الامتداد عبر الوطني - على الشكل الذي ظهر بعد ميلاد "تنظيم القاعـدة في بلاد المغرب الإسلامي" - لم يكن موجوداً من قبل، خاصة وأنه عبر الحـدود ليمس بسلامة الأمن الوطني للجزائر المتحدِّد بحدودها الإقليمية.

بوادر التقارب بين "الجماعة السَّلَفية للدعوة والقتال" و"تنظيم القاعدة"

استطاعت "الجماعة السَّلَفية للدعوة والقتال" أن تعيد نسج خيوط الثقة المفقودة بين "تنظيم القاعدة" والتنظيمات الإرهابية في الجزائر بسبب ممارسات "الجماعة الإسلامية المسلحة"؛ فقد توترت العلاقات بين أسامة بن لادن الذي كان يقيم بالخرطوم و"الجماعة الإسلامية المسلحة" في خريف عام 1994، عندما رفض أميرها، جمال زيتوني، كل مشاركة خارجية في حربه ضد النظام الجزائري، محتجاً بأن جماعته تعد ما بين 2000 و3000 رجل، وهو ما لم تستطع "القاعدة" بلوغه خلال سنواتها العشرين من العمل المسلح، حينئذ.[52]

وهناك من يشهد على أن تغيير اسم "الجماعة الإسلامية المسلحة" إلى "الجماعة السلفية للدعوة والقتال" في نهاية أغسطس 1998 كان بأمر من أسامة بن لادن، بعد أن أصبحت صورتها سيئة لدى الرأي العام.[53] وإلى ذلك ذهب **أطلس الإسلام الراديكالي**، أيضاً، حين أشار إلى وجود اتصالات بين حسان حطاب، أيام كان على رأس المنطقة الثانية لـ"الجماعة الإسلامية المسلحة" وبين أيمن الظواهري الذي لم يُخفِ استياءه من سياسة الإبادة الجماعية المنتهجة من قِبل جمال زيتوني، وما أعقبها من تواصل منتظم بين الرجلين، لما لمسه الظواهري في حطاب من اعتدال، وبراءة من منهج الجماعة، ليشجعه على إعلان الانفصال عنها وتأسيس تنظيم جديد. وقد وصلت الاتصالات بين الطرفين حد إيفاد أسامة بن لادن مبعوثاً شخصياً له من

الجنسية السودانية إلى حسان حطاب، عرض عليه الدعم اللوجستي والمادي مقابل تأسيس جماعة جديدة تتبرأ ممَّا آلت إليه ممارسات "الجماعة الإسلامية المسلحة".[54]

أما **موسوعة الإرهاب والعنف المنظم** فاعتبرت "الاتحاد الإسلامي ببريطانيا" الإطار الذي شكل أرضية التعاون بين "الجماعة السَّلَفية للدعوة والقتال" وبين "الجبهة الإسلامية العالمية للجهاد ضد الصليبيين واليهود" التي أسسها أيمن الظواهري، وركزت الموسوعة على تاريخ 12 سبتمبر 2002؛ حينما قضت قوة من الجيش الجزائري في ضواحي مدينة باتنة على اليمني، عماد عبدالوحيد أحمد علوان، المدعو "أبو محمد"، الذي أثبتت التحريات الأمنية أنه موفد "تنظيم القاعدة" إلى "الجماعة السَّلَفية للدعوة والقتال"؛ حيث كان قد التقى مختار بلمختار، المدعو "خالد أبو العباس – والأعور"، أمير "كتيبة الملثمين" النشطة في الجنوب تحت لوائها.[55]

يحدد الباحث، ماثيو جيدار Mathieu Guidère، مساعي التقارب التي سبقت التحول من "الجماعة السَّلَفية للدعوة والقتال" إلى "تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" بثلاث مراحل أساسية مترابطة؛ هي:[56]

- الاقتراب من المقاتلين العرب في الشيشان، بطلب وساطة "الجزائريين الأفغان" الموجودين هناك، والتقرب من "المجاهدين الشيشان" كلما أتيحت الفرصة، ومن ذلك إصدار بيانين: أولهما سنة 2004 لتهنئتهم على قدرتهم على الوصول إلى اغتيال الرئيس الشيشاني، أحمد قاديروف؛

وثانيهما سنة 2006 لمواساتهم في مصرع أميرهم شاميل باسايف، الموصوف في البيان بـ"أسد الشيشان". وكان لذلك وقع حسن في نفس "أبو حفص"، أمير "المجاهدين العرب" في الجبهة الشيشانية، وعَيْن أسامة بن لادن في المنطقة.[57]

- توظيف التقارب مع المقاتلين العرب في الشيشان لمد أواصر الصلة والتقارب مع فرع "القاعدة" في العراق، للإفادة من خبراته، والسعي للحصول على تزكيته؛ طمعاً في التدثُّر بغطاء "تنظيم القاعدة"، خاصة وأن "الزرقاوي" كان قد حصل على المباركة الشخصية من "أسامة بن لادن"، كأمير لـ"تنظيم القاعدة في بلاد الرافدين"، وهو ما يدل على مكانته منه.

- موازاةً مع المرحلة الثانية، وتمهيداً لحصول الهدف المأمول، جرى التنسيق والتواصل مع مختلف الجماعات الإرهابية النشطة على مستوى الدول المغاربية، وبصفة أساسية منها: "الجماعة السَّلَفية الجهادية المغربية"، و"الجماعة الإسلامية المقاتلة في ليبيا"، و"الجماعة السَّلَفية الجهادية التونسية".[58] كما نُقِلت العمليات الإرهابية لأول مرة إلى خارج الجزائر؛ بالهجوم على ثكنة للجيش الموريتاني بمنطقة المغيطي شهر يونيو 2005، تم تسويقه تحت تسمية "بدر موريتانيا"؛ تشبها بـ"غزوة بدر الكبرى".[59]

يعود أول الاتصالات الرسمية بين "الجماعة السَّلفية للدعوة والقتال" و"تنظيم القاعدة" (إذا ما استثنينا ما سبقت الإشارة إليه من رواج أخبار عن

الاتصالات التي جرت سابقاً بين حسان حطاب وقادة "تنظيم القاعدة" قبل تأسيس "الجماعة السَّلَفية") إلى سنة 2003، بمناسبة إحياء الذكرى الثانية لهجمات 11 سبتمبر 2001؛ إذ اختار نبيل صحراوي يوم ذكراها لإصدار «بيان مساندة» بلَّغ من خلاله اعتذاره، باسم جماعته، عن تأخُّرها في مساندة "تنظيم القاعدة" ونصرته؛ لأسباب أرجعها إلى من سبقه على رأس الإمارة الوطنية، معلناً مبايعته أسامة بن لادن، والملَّا عمر، زعيم نظام طالبان الأفغاني،[60] وهو ما يعد: «أول إشارة رسمية إلى إرادة التقارب بين "الجماعة السَّلَفية للدعوة والقتال" و"تنظيم القاعدة"».[61]

ولا يمكن لبحث مسار التقارب الناشئ بين الطرفين أن يتجاوز الجبهة العراقية وفرع "تنظيم القاعدة" فيها، الذي جرى عليه رهان كسب الحصول على موافقة "تنظيم القاعدة" على حمل "الجماعة السَّلَفية للدعوة والقتال" لواء تمثيله والنشاط باسمه في شمال إفريقيا.

من بين مؤشرات مساعي الجماعة السلفية إلى التقرب من "تنظيم القاعدة" عبر التودد إلى فرعها بالعراق - فضلاً عن اعتبار أن الاختلاف في طريقة مساندة الجهاد في العراق قد كان السبب المباشر لإبعاد حطاب عن الإمارة الوطنية للجماعة - يُذكَر:

- إهداء الأعمال «العسكرية» (الإرهابية) إلى "الجماعة السَّلَفية للدعوة والقتال" في الجزائر إلى «أرواح الإخوة العراقيين»، ووصف الجبهة العراقية بـ«أرض الجهاد والشهداء» قبل إعلانها «الحرب» ضد كل ما

يرمز لمصالح القوى المتحالفة ضد العراق ويصونها من مؤسسات ومصالح اقتصادية أمريكية وفرنسية وبريطانية...

- ابتداع شعار: «لا ولاء للوطن... ولا للجنسية... فلا ولاء إلا للأخوة في الإسلام ونصرة الدين» الذي أرادت "الجماعة السَّلَفية للدعوة والقتال" إبرازه على أنه المحدد الجديد لخطها الجهادي. وهو الشعار الذي جرى به التعبير عن فرحتها واغتباطها باختطاف "تنظيم القاعدة في بلاد الرافدين" للدبلوماسيَّيْن الجزائريَّيْن - المرحومَيْن بإذن الله - علي بلعروسي، وعزالدين بلقاضي، وهما اللذان جرى إعلان اغتيالهما ببيان أصدره التنظيم العراقي يوم 28 يوليو 2005، وأثلج صدر "الجماعة السَّلَفية" الجزائرية إلى درجة إصدار بيان تهنئة بذلك.[62]

إعلان ميلاد "تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي"

كسبت "الجماعة السَّلَفية للدعوة والقتال" رهان الجبهة العراقية لتحقيق مرادها؛ إذ مكَّنها تقرُّبها من "تنظيم القاعدة في بلاد الرافدين" من الحصول على تزكية أميرها، "أبو مصعب الزرقاوي"، الذي أوصى بها لدى قيادات القاعدة شهر سبتمبر 2005، أن تكون ذراع "تنظيم القاعدة" في شمال إفريقيا،[63] وهو ما كان بالفعل بعد أن تم ترسيم قرار ذلك على مرحلتين أساسيتين:

- إعلان الظواهري، بتاريخ 11 سبتمبر 2006، في تسجيل مصوَّر، قبول "تنظيم القاعدة" احتضان "الجماعة السَّلَفية للدعوة والقتال".[64]

- إعـلان عبـدالمالك درودكـال، بتـاريخ 24 ينـاير 2007، تغيـير الاسـم الرسمي للـ "الجماعة السَّلَفية للدعوة والقتال"، التي جـرى حلهـا، إلى "تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي"، علماً أنه لم يتأخر في مباركـة قرار "القاعدة" المعلن من قِبَـل أيمـن الظـواهري؛ إذ حـرر عبـدالمالك درودكال، بتـاريخ 13 سـبتمبر 2006، بيانـاً جـدد فيـه «ولاء "الجماعـة السَّلَفية للدعوة والقتال" للشيخ أسامة بن لادن».[65]

أرجأ "تنظيم القاعدة" قبول الجماعة السَّلَفية الجزائرية أكثر من سنة بعد حصولها على تزكية "أبو مصعب الزرقاوي" الذي ما كان له أن يقـوم بـذلك على أساس المجاملة، لو لم يلمس صدق ولائها، وما توسـمه فيهـا مـن قـدرة على التعبئة، سبق أن أثبتتها بتجنيد العشـرات من الشباب المغاربي (الجزائـر، المغرب، تونس، وموريتانيا)، وإرسالهم إلى جبهات القتال في العراق، وهو ما أعطى الانطباع بأفضليتها من دون غيرها مـن التنظـيمات الإرهابيـة النشـطة بالمنطقة في تمثيل "تنظيم القاعدة"، لما أثبتته من جدارة ميدانية، فضلاً عمَّا تمثله منطقة "شمال إفريقيا" من أهمية استراتيجية في "جيوبوليتيك القاعدة" القائم على أساسـين؛ همـا: أولاً، اسـتهداف "العـدو البعيـد" (الولايـات المتحـدة الأمريكية) بضـرب "العدو القريب" (الأنظمة العربية والإسـلامية المصـنفة على أنها موالية لها)، وثانياً، تنويع الأهداف وتوسيع ساحات المعركـة، وهـذا ما يهيئه الفضـاء المغـاربي بامتيـاز؛ لانفتاحـه عـلى البحـر المتوسـط والمحـيط الأطلســي والصـحراء الإفريقيـة، الموقـع الـذي وفـر لـه كـل مقومـات "استراتيجية إدارة الجهاد المقدس" بتقدير "تنظيم القاعدة".

يعود سبب هذا التأجيل، بالأساس، إلى إعطاء "الجماعة السَّلَفية للدعوة والقتال" مهلة لتكييف تنظيمها وتهيئة أوجه نشاطها الإرهابي بما يتماشى وضرورات النشاط تحت لواء "تنظيم القاعدة" وباسمها.[66] وقد ظهر هذا جلياً من خلال تغير المنهجية والأساليب الإرهابية المنتهجة تحت غطاء التوجه الجديد الذي غطى افتقارها إلى مشروع سياسي، وافتقادها مرجعية شرعية.

غير أن ماثيو جيدار أرجع سبب التأخر في إعلان التسمية الجديدة إلى التعطل في اختيار "تسمية التنظيم الجديد"، بعد رفض قيادات "التنظيم المركزي" ثلاث تسميات اقترحتها "الجماعة السَّلَفية للدعوة والقتال"، وهذه التسميات هي: "القاعدة في بلاد الجزائر"؛ و"القاعدة في بلاد المغرب العربي"؛ و"القاعدة في بلاد البربر"، قبل أن يتم التوافق ويستقر الرأي على التسمية المتَّخذة: "تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي".[67]

تبقى الإشارة إلى أن التحول الذي صاحب ميلاد التنظيم الإرهابي الجديد، رافقته ردود أفعال متعددة المستويات. فعلى الصعيد الرسمي، لم تعترف الجزائر بوجود التنظيم، كما يُقرأ من تصريح وزير الدولة، وزير الداخلية السابق، نور الدين يزيد زرهوني، بأن: «"القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" تسمية اخترعتها بعض الصحف الجزائرية...»،[68] ليبقى بذلك الخطاب الرسمي وفياً لتقاليده في التعامل مع الجماعات الإرهابية التي يرفض تسميتها بما اختارته لأنفسها من تسميات.

وعلى صعيد أوساط "الجماعة السلفية للدعوة والقتال"، استنكر العديد من أفرادها هذا التحول، ولاسيما من سبق لهم النضال في صفوف "الجبهة الإسلامية للإنقاذ" قبل اعتناق النشاط الإرهابي، وهو ما كان أشبه بعودة "تيار الجزأرة" إلى الواجهة، برفض التوجه الجديد الذي يطمس معالم الهوية الجزائرية بذوبانها واضمحلالها بين ثنايا "التنظيم العالمي"،[69] وفتح ذلك باباً جديداً للخلاف في أوساط الجماعة الإرهابية، خاصة وقد تزامن مع سياسة المصالحة الوطنية التي استنزفت الكثير من القدرات البشرية للتنظيم الإرهابي.

"تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" ومحاولات استنساخ التجربة "الجهادية" العراقية

كان للتقارب بين الجماعتين الإرهابيتين: الجزائرية والعراقية، الأثر الواضح في تطور مسار الفعل الإرهابي في الجزائر بعد ترسيم عملية التحول من "الجماعة السَّلَفية للدعوة والقتال" إلى الفرع الإقليمي لتنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي، وهو ما تجلت آثاره بصفة أساسية في: محاولات "التنظيم الناشئ"، التشبه، ما استطاع، بـ"التنظيم الوسيط" الذي ربط حبل القرابة مع "التنظيم المركزي"، إلى حد اتخاذ عبدالمالك درودكال تسمية "أبو مصعب عبدالودود"، وهو ما اعتُبِر تشبُّهاً بأنموذج "أبي مصعب الزرقاوي". وبرز هذا التشبه، من النواحي العملية، في مجالين؛ هما: التطور العملياتي النوعي، واستخدام الدعاية الإعلامية المتاحة بفعل التحرك والنشاط باسم "تنظيم القاعدة".

أولاً، التطور العملياتي النوعي

اقتدى "تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" بالأساليب الإرهابية المعتمَدة على أرض العراق، ولاسيما منها "استعمال التقنيات التفجيرية الحديثة"، وهو ما لم يكن منتهجاً في الجزائر، على الرغم من طول مسار معرفتها بـ"الظاهرة الإرهابية".

فلئن سبق لـ"الجماعة الإسلامية المسلحة" أن قامت باستخدام السيارات المفخخة في بعض أعمالها الإرهابية، فإن ذلك لم يكن ليترك بصماته كما حدث مع ما شهدته الجزائر بعد ميلاد "تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي"؛ بسبب أن التفجيرات القليلة لـ"الجماعة الإسلامية المسلحة" لم تكن تعبر عن خيار استراتيجي، ولكنها كانت وليدة قرارات واجتهادات شخصية لبعض أمراء كتائبها.[70]

تمثلت أوجه التطور العملياتي النوعي، بصفة أساسية، في "التفجيرات الانتحارية" التي يمكن التمييز فيها بين ابتداع تقنيتين أساسيتين:

- التفجيرات الانتحارية باستخدام السيارات المعبأة بالمتفجرات: إمَّا أن يقوم سائقها بتفجيرها بنفسه لحظة اقتحامه الهدف المقصود، وإمَّا باعتماد تقنيات التفجير عن بعد؛ اتقاءً لكل طارئ قد يحول دون الإتمام الأكمل للعملية، كأن يتراجع الانتحاري، أو يرتبك، أو يحصل خلل تقني يحول دون إتمام العملية.

- التفجيرات الانتحارية باستخدام الأحزمة الناسفة: أعلن عبدالمالك درودكال في بيان له أعقب أولى العمليات الانتحارية بتاريخ 11 أبريل 2007 تأسيس "كتيبة الشهداء" التي يقول بشأنها: «لقد قرنا استعمال العمليات الاستشهادية [كما يسميها التنظيم في أدبياته] ضد أعدائنا... قائمة المترشحين للاستشهاد تزداد يوما بعد يوم».[71]

ومما أسهم في تسهيل لجوء "تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" إلى العمليات الانتحارية، التغير الذي حصل على مستوى لجنة الفتوى الشرعية للتنظيم. فقد كان ضابطه الشرعي الأسبق، أحمد زرابيب، المدعو "أبو البراء"، الذي قضت عليه قوات الأمن بتاريخ 17 يناير 2007، يرفض أنموذج العمليات الانتحارية الذي يعتمده "تنظيم القاعدة"، و«...رأى (أبو البراء) بعدم شرعية التفجيرات ضد المدنيين، وكان رافضاً أيضاً للعمليات الانتحارية، حتى ولو كان من ورائها طلب "الشهادة"، على ما فيه من قداسة في عقيدته ومكانة في دروسه التي كان يلقيها على مختلف كتائب "الجماعة السَّلَفية للدعوة والقتال"».[72] وعلى عكسه، لم يلق هذا الأمر تحفظاً لدى خلفه في لجنة الإفتاء، "أبو حسن رشيد البليدي" الذي كان أقرب إلى أطروحات زهير حراك، المدعو "سفيان فصيلة أبو حيدرة"، الموصوف بالمدبر الفعلي للعمليات الانتحارية، الأمير الحقيقي لـ "تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي".[73] فالتوافق الحاصل على مستوى الذراع الشرعية (لجنة الإفتاء) وعلى المستوى العملياتي (القادة الميدانيين) لم يطرح مشكلاً فقهياً ولا انقساماً في الرؤى بين قيادات "تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي"، وهو ما لم يكن مضموناً حدوثه لو بقي أبو البراء.

اجتهد التنظيم الإرهابي، حين استخدام التقنيات الجديدة، في الوفاء - ما أمكن - لتقاليد "تنظيم القاعدة" في الحفاظ على الرمزية والقداسة ليوم 11 الذي يكفي القيام بأي فعل إرهابي فيه، مهما كان الشهر من السنة، ومهما كانت هوية منفذيه ومدبريه، للإحالة المباشرة إلى ارتباطه بـ "تنظيم القاعدة". فكان أن شهدت الجزائر بتاريخ 11 أبريل 2007 أول الأعمال الإرهابية المنبئة بالمنهج الجديد للتنظيم الناشئ ("تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي")؛ إذ جرى استهداف ثلاثة أهداف؛ هي:

- مبنى قصر الحكومة، بسيارة معبأة بنحو 700 كيلوجرام من المتفجرات، قادها الانتحاري المدعو "معاذ بن جبل".

- مقر محافظة الشرطة بباب الزوار، بسيارة مماثلة، قادها المدعو "أبو دجانة" (تناقلت وسائل الإعلام أن المقر المستهدف كان مختصاً بإدارة ما يتعلق بـ "شؤون الشرطة الدولية- الإنتربول").

- حي مالكي بحيدرة في العاصمة (المعروف باحتضانه عديداً من السفارات ومقرات بعض المصالح المركزية لجهاز الأمن الوطني)، بسيارة معبأة بنحو 500 كيلوجرام من المتفجرات، حالت مصالح الأمن دون تفجيرها بعد أن تراجع المدعو "الزبير أبو ساجدة"، المكلف بتنفيذ الهجوم الانتحاري، عن القيام بالتنفيذ الأكمل للعملية - على عكس زميليه - مكتفياً بركنها في الحي.[74] (تناقلت وسائل الإعلام أن العملية استهدفت مقر إقامة العقيد علي تونسي الذي كان يشغل، حينذاك، منصب المدير العام للأمن الوطني- جهاز الشرطة الجزائرية).

وفي 11 ديسمبر من السنة نفسها نُفِّذ تفجيران انتحاريان؛ استهدفا: مقر المجلس الدستوري بمنطقة "بن عكنون" بالجزائر العاصمة، ومقر المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بحيدرة في الجزائر العاصمة أيضاً.[75]

وتطور مستوى الاستهداف إلى استهداف الموكب الرئاسي الرَّاجل لرئيس الجمهورية، عبدالعزيز بوتفليقة، بتاريخ 8 سبتمبر 2007، بمناسبة زيارته مدينة باتنة في الشرق الجزائري، بتفجير انتحاري باستعمال حزام ناسف، حالت يقظة أفراد الأمن دون تحقيقه؛ إذ اضطُرَّ الإرهابي المدعو "أبو المقداد" إلى تفجير نفسه قبل وقت مرور الرئيس، بعد أن تم الاشتباه به.[76]

الملاحظ على خصوصيات التوجه الجديد للتنظيم الإرهابي الناشئ هو ذلك التحول النوعي وغير المسبوق الذي ظهر من خلال:

- اعتماد الانتحار آلية إرهابية جديدة، وهي الفعل المعبَّر عنه في أدبيات التنظيم بـ "العمليات الاستشهادية"، وهي التي أعادت "الجبهة العراقية" بعثها بقوة، بتسجيل أكثر من 500 عملية انتحارية خلال الفترة (2003-2006)،[77] لتبقى بذلك هذه التقنية من أخطر أساليب إدارة الحروب اللاتماثلية، لاسيما وأنها باتت تستعمل المتفجرات حين تنفيذها، بما يحدث أكبر الخسائر.

- التطور النوعي في استخدام المتفجرات؛ وقد بينت الصحفية آن جيوديشيللي Anne Giudicelli أوجه التطابق بينها وبين شبيهاتها من التفجيرات التي سبق لـ "تنظيم القاعدة" أن تبناها؛ مثل: مجمل

التفجيرات التي شهدتها "المنطقة الخضراء" في بغداد، وتفجيرات الفنادق السياحية في الرياض سنتي 2003 و2004، وتفجيرات شرم الشيخ في مصر سنة 2005.[78]

- الانتقاء النوعي لأهداف الإرهاب؛ حيث يبقى استهداف شخص رئيس الجمهورية سابقة في الفعل الإرهابي في الجزائر الذي رفع سقف أهدافه إلى أعلى المستويات، كما أن استهداف المقرات الرسمية للمؤسسات الرسمية الوطنية والدولية (مقر الحكومة، مقر المجلس الدستوري، مقر المحافظة السامية للاجئين التابعة لهيئة الأمم المتحدة) يبقى مؤشراً إلى المنحى الجديد للعمليات الإرهابية في ظل التحول نحو النشاط تحت مظلة "القاعدة".

ثانياً، الدعاية الإعلامية غير المسبوقة

أتاح التحاق "الجماعة السَّلَفية للدعوة والقتال" بـ "تنظيم القاعدة" للتنظيم الإرهابي الناشئ الاستفادة من الخدمات الإعلامية القائمة على استعمال التكنولوجيا الرقمية والإلكترونية التي لم تكن متاحة للتنظيمات الإرهابية في الجزائر استخدامها؛ لصعوبات تقنية وموضوعية. ويبقى أكثر ما يمكن تعداده بشأن أوجه استفادة "تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" من ذلك هو استنساخ تقنيات التسويق الإعلامي المتطور لبعض العمليات الانتحارية، كما جرى من قبل في العراق، ومن ذلك يُرصد بثُّ تسجيل فيديو لتنفيذ تفجيرات 11 أبريل 2007 تحت تسمية "غزوة بدر المغرب

الإسلامي"،[79] كما تناقلت وسائل الإعلام خبر بثّ التنظيم أشرطة مصورة عن أجواء تحضير العملية، وتصوير نفسية الانتحاريين الذين قاموا بتسجيل آخر وصاياهم قبل تنفيذها.

الساحة الجديدة
لـ "جهاد" تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي

دلت تصريحات عدة لتنظيم القاعدة - بقطبيه: المركزي، والإقليمي - على اعتبار "تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" أداة حرب لمقارعة "العدو البعيد" بضربه مباشرة متى سمحت الفرصة، واستنزافه المتواصل والمستمر باستهداف "العدو القريب".

ففي كلمته المذاعة بتاريخ 11 سبتمبر 2006 التي أعلن فيها الظواهري الانسجام الرسمي بين "تنظيم القاعدة" و"الجماعة السَّلَفية للدعوة والقتال"، حدد، صراحة، فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، باعتبارهما "العدو البعيد"، والأنظمة القائمة في المنطقة، باعتبارها "العدو القريب"، أهدافاً للمرحلة المستقبلية، وذلك بقوله: «هذا الاتحاد سيكون شوكة في حلق الصليبيين الأمريكان والفرنسيين... وسيبعث الرعب في قلوب الخونة من الأبناء الكفار لفرنسا».[80] وفي تصريح لأبي مصعب عبدالودود لجريدة **نيويورك تايمز** الأمريكية، بتاريخ 1 يوليو 2008، لم يخف سعي تنظيمه واستعداده للقيام بعمليات على تراب الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا، إذا سمحت له الفرصة بذلك.[81]

فهل مكّن "تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" "تنظيمَ القاعدة" من الانتشاء بتحقيق ذلك؟!

يُكذِّب الواقع تمكُّن "تنظيم القاعدة" المركزي، استناداً إلى تنظيمها الإقليمي الفرعي، من ترجمة أهدافها المعبَّر عنها قولاً إلى أفعال، وهذا ما أثار امتعاض أسامة ابن لادن نفسه؛ إذ تأسف لعجز "فرعه المغاربي" عن القيام بأعمال إرهابية في أوروبا - بصفة خاصة في فرنسا؛ بسبب طبيعة العلاقات الجزائرية - الفرنسية، والوجود الكبير للجالية الجزائرية فيها - على عكس ما استطاعت "الجماعة الإسلامية المسلحة" القيام به؛ إذ يتذكر ما نقلته من رعب إلى الضفة الشمالية من المتوسط أواسط تسعينيات القرن العشرين (من ذلك تبنيها عملية تفجير مترو باريس، بتاريخ 25 يوليو 1995، التي خلفت ثمانية قتلى و150 جريحاً)، وهو ما اعتبره تقصيراً غير مبرَّر من "تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" عن الاستثمار في الشبكات النائمة في أوروبا وبعث شبكات جديدة بها. «فأكبر ما تأخذه "القاعدة المركزية" على "فرعها في المغرب الإسلامي"، هو عدم قدرته على نقل أو إنشاء جماعات إرهابية في أوروبا انطلاقاً من شمال إفريقيا»،[82] وهذا ما يُرجعه ماثيو جيدار إلى سببين رئيسين؛ هما:

- نجاعة الأنظمة الأمنية الأوروبية التي مزجت، في محاربة الإرهاب، بين الردع الأمني والتحصين الديمقراطي، بالتنشئة القائمة على اعتبار "الإرهاب" خطراً استراتيجياً يستوجب تجند الجميع لمواجهته.[83]

- غياب الحافز القوي لتجنيد إرهابيين أو انتحاريين جدد، فلا مشاركة القوات الفرنسية في أفغانستان ولا دعوات أيمن الظواهري إلى شرعية محاربة فرنسا لسياستها القائمة على "منع ارتداء البرقع" استطاعا تحقيق الاستجابة المرجوة من عموم المسلمين في فرنسا.[84]

فأين جرى "جهاد" "تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" للصليبيين واليهود وأتباعهم؟

نقل النشاط الإرهابي وتوسيعه إلى فضاء الساحل الإفريقي

لم تزد مقارعة "تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" لفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية عن القيام بضرب رموزهما ومصالحهما في المنطقة المغاربية وتخومها من الساحل الإفريقي، ومن ذلك يشار إلى بعض العمليات الإرهابية؛ مثل:

- استهداف مواقع لمؤسسة "رازل Razel" الفرنسية في الجزائر خلال شهري يونيو وسبتمبر 2007.

- التهديد بنسف سباق "رالي: باريس – الجزائر - داكار"، بما اضطر منظميه إلى إعادة تحويل مساره، والبحث له عن طبيعة جغرافية مشابهة في أمريكا اللاتينية.

- اغتيال أربعة سواح فرنسيين في موريتانيا، بتاريخ 24 ديسمبر 2007.

- هجوم انتحـاري استهـدف السفـارة الفرنسيـة في العاصمـة الموريتانية، نواكشـوط، بتاريـخ 8 أغسطس 2009. [85]

ويبقى التغير الجوهري الـذي رافـق "تنظـيم القاعـدة في بـلاد المغـرب الإسلامي"؛ سعياً منه لتحقيق الأهداف السـابق بيانهـا، هــو فتــح "جبهـة جهادية جديدة" على الساحل الإفريقي، فقد اختصـر الساحل الإفريقي بـؤر نشاط التنظيم الإرهابي الذي صار ذكره مقروناً بهذا الفضاء الجغرافي؛ إذ نقل إليه عملياته بعد فشله في الحفاظ على وتيرة التفجيرات النوعية التـي اسـتهل بها نشاطه الإرهابي تحت الاسم الجديد. (انظر الشكل 1)

الشكل (1)

خريطة منطقة نشاط "تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" في الساحل الإفريقي



المصدر:

Gwendal Durand, *L'organisation d'Al-Qaïda au Maghreb islamique: Réalité ou manipulations?* (Paris: L'Harmattan, 2011), 110.

الكتائب الإرهابية النشطة في الساحل الإفريقي

لم يرتبط النشاط الإرهابي في الصحراء الجزائرية بميلاد "تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي"؛ ذلك أن الجنوب الجزائري عرف العديد من الأنشطة والجماعات الإرهابية التي يعود تأسيسها إلى فترة "الجماعة الإسلامية المسلحة". غير أن ما تغير، أساساً، مع ظهور الفرع الإقليمي لـ"تنظيم القاعدة" هو تجاوز النشاط في الحدود الوطنية بتوسيع نطاق عملياتها إلى ما وراءها.

لَمَّا كان من خصائص مسار تطور الظاهرة الإرهابية في الجزائر السير على نهج التحول والانتقال من جماعة إلى أخرى جديدة تخرج من رحم سابقتها، فقد تم توارث الشبكات النشطة نفسها التي جرى تحولها تبعاً للتحولات التي طالت قياداتها الوطنية.

وأمام ضبابية المشهد التنظيمي الذي رافق التحول إلى "تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" الذي لم يرافق إعلان ميلاده إشارات إلى الطريقة التنظيمية والهيكلية الجديدة للجماعة الناشئة، سترتكز الإشارة إلى الكتائب الإرهابية النشطة في الساحل الإفريقي، بالأساس، على إبراز أهم الكتائب الإرهابية الموروثة عن عهد "الجماعة السَّلَفية للدعوة والقتال"، والتي أعلنت ولاءها للتنظيم الجديد، وهو ما تدل دراسات عدة على أنه يقوم على:

- إمارة وطنية متمركزة في شمال الجزائر، تتشكل من قدماء "الجماعة الإسلامية المسلحة" و"الجزائريين الأفغان".

- إمارات جهوية؛ من أهمها: "إمارة الصحراء" التي أسندها عبدالمالك دروكدال إلى يحيى جوادي، المدعو "أبو عمار"، والتي استمدت أهميتها من النشاط المكثف لـ"كتائبها"،[86] وهو ما لا يبتعد عمّا حدده ماثيو جيدار بشأن تقسيمه "تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" إلى بضعة فروع، في ظل عدم وجود هيكل تنظيمي واضح المعالم يمكِّن من فهم آلية عمل التنظيم بدقة؛ حيث يرى بوجود «دروكدال في الشمال، ويحيى "أبو عمار" في الجنوب، و"أبو زيد" في الجنوب الشرقي، وبلمختار في الجنوب الغربي، وعبدالكريم الطارقي في منطقة كيدال بمالي».[87]

يبقى مختار بلمختار المدعو "خالد أبو العباس"، أمير "كتيبة الملثمين" (الذي ينحدر من مدينة غرداية، والملتحق بـ"الجماعة الإسلامية المسلحة" في يوليو 1992 بعد عودته من أفغانستان التي فقد فيها إحدى عينيه، وهو ما يفسر تلقيبه بـ"الأعور")، أحد أكبر رموز التنظيمات الإرهابية في الصحراء الجزائرية التي استطاع أن يحكم طريقة تنظيمها؛ وذلك بتقسيم كتيبته إلى مجموعة من الأفواج الصغيرة النشطة عبر الصحراء، والتي تتجمع متى قدَّرت الكتيبة الحاجة إلى القيام بعمليات تستلزم عدداً أكبر من الأفراد.[88]

ولا يمكن حين بحث "الكتائب الصحراوية" للتنظيمات الإرهابية في الجزائر تجاوز الإشارة إلى عماري صايفي، الذي تراوحت تسمياته بين: "أبو حيدرة"، و"أبو حيدرة الأوراسي"، وإن بقي أشهرها "عبدالرزاق البارا"، وهو منشئ "كتيبة طارق بن زياد" التي آلت إمارتها - بعد إلقاء القبض

عليه شهر مارس 2004 في شمال تشاد من قِبل جماعة انفصالية تشادية سلمته إلى السلطات الجزائرية عبر ليبيا - إلى محمد غدير* المدعو "عبدالرحمن أبو زيد".[89]

لم يستطع "تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" ترجمة وجوده الشكلي المتجلي بتغني أمراء الكتائب الصحراوية بالانضمام إليه والنشاط تحت لوائه إلى واقع عملي؛ بسبب عجز "أبو مصعب عبدالودود" عن فرض الانضباط والطاعة، بما يعكس بيعة "الأعور" و"أبو زيد" له أميراً على التنظيم الناشئ. فقد كان المشهد أقرب إلى التنافس بين مجموعتين على بسط النفوذ في الصحراء وتحصيل الأموال، من كونه تنظيماً واحداً يحتكم إلى قيادة سُلَّمِيَّة عليا. «لم يستطع درودكال فرض خطه القيادي على أي من المجموعتين [كتيبتي: الملثمون، وطارق بن زياد] اللتين كان يفترض أن تكونا تحت سلطته».[90]

---

* أجرى الصحفي "محمد مقدم [المعروف باسمه المستعار أنيس رحماني]" تحقيقاً صحفياً حول الهوية الحقيقية لصاحب تسمية "عبد الرحمن أبو زيد"، ليكشف عن وجود خطأ في ربط التسمية المتخذة للنشاط الإرهابي بالهوية الحقيقية (الرسمية والإدارية) لصاحبها. فقد جرى ربط "أبو زيد" بـ"عبيد حمادو المولود في 12 ديسمبر 1965 بتقرت، ولاية ورقلة" الذي يكشف الصحفي أنه إرهابي سابق، تم القضاء عليه في تسعينيات القرن العشرين، ليُبرز أن الشرطة الدولية- الإنتربول كانت على خطأ في تحديد الهوية الحقيقية للإرهابي الذي بات يوصف بـ"ابن لادن الساحل الإفريقي" ببحثها عن "أبي زيد"؛ اعتقاداً منها بأنه "عبيد حمادو"، في حين إن الأصح أنه "محمد غدير، المولود سنة 1958 بالدبداب، بولاية إيليزي" قبل أن يتم تصحيح الخطأ باستخراج ونشر برقية بحث جديدة بالهوية الحقيقية لـ"أبو زيد". راجع:

Mohamed Mokeddem, Al-qaida au Maghreb islamique: Contrebande au nom de l'Islam (Alger: Casbah éditions, 2010)

ابتداع اختطاف الأجانب الغربيين: بين "الجهاد الشرعي والنشاط الحرفي"

يبقى "أبو حيدرة عبدالرزاق عماري الأوراسي" (كما وقَّع البيان الإعلامي الخاص بالعملية الجاري الحديث عنها)، أول من بدأ كتابة أول فصول مسلسل اختطاف الأجانب الغربيين في الساحل الإفريقي؛ بقيامه، بتاريخ 23 فبراير 2003، باختطاف 32 سائحاً أوروبياً في ضواحي مدينة إيليزي، أقصى الجنوب الشرقي للجزائر، وقد حرر الجيش الجزائري 18 رهينة منهم في الصحراء الجزائرية، قبل فرار الجماعة الإرهابية بالمتبقين منهم (تسعة ألمان، وأربعة سويسريين، وهولندي واحد) إلى الأراضي المالية، ثم إطلاق سراحهم بتاريخ 18 أغسطس 2003،[91] مقابل دفع السلطات الألمانية خمسة ملايين يورو، "فدية"، بحسب أدبيات التنظيم الإرهابي.[92]

وقد حمل عبدالرحمن أبو زيد، خَلَفه على رأس "كتيبة طارق بن زياد"، لواء مواصلة المهمة التي باتت أقرب إلى "الحرفة والصناعة" منها إلى "الجهاد"، على الرغم من ابتداعه مسوّغاً شرعياً لأخذ الأموال نظير حرية الرهائن وحياتهم، بعد أن كيَّف "المختطَفِين" على أنهم "أسرى حرب"، تضمن الشريعة الإسلامية حسن معاملتهم، وتبيح أن يُستبدَل بهم نظراؤهم من "المجاهدين المحتجزين عند العدو"، أو إطلاق سراحهم مقابل "الفدية".[93]

ويرى الصحفي الفرنسي، سارج دانيال Serge Daniel، الذي توَّج دراسته الميدانية لـ "ظاهرة اختطاف الغربيين في الساحل الإفريقي" – التي

امتـدت أربـع سـنوات - بمؤلَّـف **القاعـدة في المغـرب الإسـلامي: صـناعة الاختطاف** أن الظاهرة باتت أقرب مـا تكـون إلى "النشـاط الحِـرفي" منـه إلى "الجهاد الشـرعي"، وذلك بقوله: «تم ميلاد حرفة جديدة: مناولو القاعدة في المغرب الإسلامي»،[94] وذلك على الرغم مـن تأكيـده أن "تنظـيم القاعـدة في بلاد المغرب الإسلامي" إنما ابتغى من وراء اعتماد منهجية الاختطاف تحقيـق ثلاث أهداف استراتيجية - فضلاً عن ما تدره من أموال - وهي:

- سيادة الصحراء؛ بتكريس ريادته على كل ما سواه من جماعـات إرهابيـة وإجرامية تنشط بالساحل الإفريقي عبر كل امتـداده الفضـائي المنبسـط من شـرق إفريقيا إلى غربها.
- تعفين الوضع الأمني بالساحل الإفريقي؛ بتجفيف منابعـه الاقتصـادية القائمة بالأساس على السياحة بوصفها مصدراً للعملة الصعبة ولفرص الشغل.
- تهديد استقرار دول المنطقة؛ باعتبار أن أنظمتها "مرتدة" و"عميلة".

إجمـالاً، تـتلخص حصـيلة اختطـاف الغـربيين، بمسـتوياتها الثلاثـة: البشـرية، والمالية، والاستراتيجية في:

- رصد 14 عملية اختطاف مـا بـين سـنتي 2006 و2011، أسـفرت عـن اختطاف 87 شخصاً؛ من بيـنهم 85 يحملـون جنسـيات غربيـة متنوعـة (أوروبية، أمريكية، وكندية)، جرى اغتيال 11 مختطَفاً منهم.

- تراوح حصيلتها المالية حتى شهر يونيو 2011 ما بين: 13 مليون يورو عند أدنى التقديرات و183 مليون يورو عند أقصاها.[95]

- تحقيق "تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" هدفين استراتيجيين؛ وهما: أولاً، تعفين الوضع الأمني في المنطقة بإرجاعها غير قابلة للمغامرة بدخول الغربيين إليها؛ وثانياً، ارتباط ذكر "الساحل الإفريقي" بـ"تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي"، وهذا ما دفعه للطموح إلى "إعلان إمارة إسلامية" في المنطقة، ترجمتها مساعيه في تحقيق التقارب مع غيره من الجماعات الإرهابية النشطة في الساحل،[96] وهو ما بدأت أولى بوادره في التجلي مع إعلان "الجماعة السنية للدعوة والجهاد- بوكو حرام" النَيجيرية البيعة له، بتاريخ 2 أكتوبر 2010، بإصدارها بياناً دعت فيه النَيجيريين إلى "الجهاد" تحت لواء "تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي".[97]

تبقى الإشارة إلى قيام "تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" في الشمال الجزائري ببعض عمليات الاختطاف التي طالت الأثرياء ورجال الأعمال من التجار والمقاولين أو أبنائهم؛ طلباً للفدية، مقابل تحريرهم؛ إذ «يمكن تعداد أكثر من 100 عملية اختطاف لجزائريين سنة 2010 من قِبل جماعات إرهابية تنشط في مناطق متفرقة من الشمال الجزائري»،[98] غير أن ذلك لم يرق لأن يكون استراتيجية عمل للتنظيم الذي يبقى هامش مساسه وتعرضه لسلامة سكان المناطق التي ينتشر فيها ضيقاً؛ لعدم قدرته على

المغامرة بفتح جبهة جديدة وإيجاد عدو ليس من مصلحة التنظيم الإرهابي المغامرة بخسارة صمته تجاه تحركات أفراده على الأقل.

فالجماعات الإرهابية تبقى في أشد الحاجة إلى شبكات الدعم والإسناد التي تمثل شريان الحياة بالنسبة إليها بفعل ما توفره لها من معلومات، وما تضمنه لها من دعم لوجستي، فأي تعرض لسلامة المواطنين سيكون ذا أثر غير محمود على استقرار الجماعات الإرهابية التي كثيراً ما اضطُرت إلى إطلاق سراح مختطَفيها؛ إذعاناً لضغط السكان المحليين، وخوفاً من تهديدهم لهم بشن حرب على معاقلهم، وهذا ما يجعل من الكثير من عمليات الاختطاف في الشمال الجزائري أقرب إلى العمل الإجرامي الهادف إلى الابتزاز وتحصيل الأموال منه إلى الفعل الإرهابي.

تمويل الجماعات الإرهابية النشطة في الساحل الإفريقي

ساير تطور الأشكال التنظيمية وأوجه الممارسات الإجرامية للجماعات الإرهابية في الجزائر تطوراً في اعتماد مصادر تمويلها وتوفير ما تحتاج إليه من دعم مادي ولوجستي. فبعد تحوُّل نطاق العمل الإرهابي من الساحة الوطنية (المحلية) إلى الصعيد عبر الوطني (الخارجي)، وبعد تجفيف مصادر التمويل على أثر أحداث 11 سبتمبر، استحدث "تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي"، باعتباره التنظيم الذي جسَّد عملية التحوُّل، أطراً بديلة لضمان التمويل؛ انطلاقاً من أن المال إنما هو عصب التحرك. وكان نتيجة ذلك بروز مصدرين أساسيين اعتمدهما التنظيم الإرهابي لضمان حاجته إلى المال؛ وهما:

الاستفادة من العلاقات مع شبكات الجريمة المنظمة النشطة في الساحل الإفريقي، وتحصيل أموال الفدية.

أولاً، الاستفادة من العلاقات القائمة مع شبكات الجريمة المنظمة النشطة في الساحل الإفريقي

ما كان لـ "تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" أن ينتشر على ساحات الساحل الإفريقي ويصل إلى ما استطاع تشكيله من تهديد أمني وانتشار شبكي كبير، لو لم ينسجم مع المنظومة الإجرامية متعددة أوجه النشاط، والحركات الانفصالية والتمردية النشطة في المنطقة التي وفرّت لها المجال الخصب والظروف الأليق لتوسيع نشاطاتها الإجرامية (الامتداد الصحراوي الشاسع، وضعف الدول الوطنية وعجزها عن تأمين حدودها الإقليمية، وانتشار الولاء القبلي، والموقع الجغرافي الاستراتيجي للساحل الإفريقي)، وهي علاقات تمتد إلى ما قبل الإعلان عن تسميته الجديدة؛ إذ تشير مصادر صحفية إلى تردد اسم "إياد آغ ڤالي"، مؤسس "الحركة الشعبية للأزواد"، أمير "جماعة أنصار الدين" في وقت لاحق، بصفته وسيطاً في المفاوضات بين "عبدالرزاق البارا" والحكومة الألمانية في قضية اختطاف السياح الألمان سنة 2003،[99] فضلاً عمّا سبق أن أقامه مختار بلمختار، أمير "كتيبة الملثمين"، من شبكة متينة الحبك من العلاقات الإجرامية عبر الوطنية، بعد أن نوَّع صلات التعاون والتعامل مع العديد من شبكات الجريمة المنظمة النشطة على محور "موريتانيا – الجزائر – النيجر – مالي"، ولاسيما المختصة في

تهريب السجائر المغشوشة والمقلدة من المصانع غير الرسمية المنتشـــرة جنـوب الساحل الإفريقي، خاصة في نيجيريا التي تقوم بالصنع غير المـرخص لسـجائر محلية بعلامات تجارية عالميـة؛ لأجـل تسـويقها في أوروبـا والشـــرق الأوسـط وشمال إفريقيا، وهو ما يحتم عبورها الساحل الإفريقي، ما أنتج إقامة علاقـات تعاون بين مختار بلمختار وهذه الجماعـات الإجراميـة؛ تمثلـت أوجههـا بصـفة أساسية في: ضمانه تأمين عبور قوافلها على بعض المنـاطق الصـحراوية في مـالي والنيجر وموريتانيا والجنوب الجزائري، مقابـل فرضـه ضـــرائب عـلى شـكل "جزية"، نظير السماح لقوافلها بالعبور على المناطق الواقعة تحت سيطرة جماعته الإرهابية.[100] ويفسـر ذلك تلقيبه من قِبل الكثير من الصحفيين المختصين بتتبع نشاطات الجريمة المنظمة في المنطقة بـ "السيد مارلبورو".[101]

العديد مـن التصـــريحات والدراسـات المهتمـة بتتبـع الوضـع الأمنـي المتدهور في الساحل الإفريقي يبيّن علاقات الصـلة والتـداخل بـين "تنظـيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" وشـبكات الجريمـة المنظمـة. مـن ذلـك تصـريح وزيـر الخارجيـة المـالي: «يعـود تـدهور الأمـن في منطقـة السـاحل الإفريقي إلى التحالف القائم بين الشـبكات الإجراميـة الدوليـة والإرهـاب الإسلاموي المهيكل في "القاعدة في بلاد المغـرب الإسـلامي"»،[102] وكـذلك "المعهد الدولي لدراسات الإرهاب" التابع لــ "معهـد بوتومـاك للدراسـات السياسية" الأمريكي الذي سلّط الضوء على العلاقة الناشـئة والمتوطـدة بـين "تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسـلامي" والشـبكات الأمريكـو-لاتينيـة عبرالقارية المتاجرة في الكوكايين، فتوقف عند تحقيق فيدرالي أمريكي أُجـري

شهر نوفمبر 2009، وأظهر تأمين التنظيم الإرهابي لخط نقل الكوكايين من كولومبيا إلى أوروبا، مروراً بغانا، ومنها إلى مالي، لتصل المغرب عبر الجزائر وموريتانيا والصحراء الغربية، ومنه إلى إسبانيا عبر جزر الكناري، مركزاً على إظهار ما تقدمه «الشبكات عبر الوطنية لتهريب المخدرات من دعم مالي للمتمردين الكولومبيين ولتنظيم القاعدة عبر فرعها "تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي"»،[103]

وهذا ما أكده المدير التنفيذي لـ "ديوان الأمم المتحدة لمراقبة المخدرات والوقاية من الجريمة" في قوله: «يمر الكوكايين عبر غرب إفريقيا، آتياً من أمريكا الجنوبية، لتستغله "القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" للاتجار به... تم تسجيل عبور حوالي 21 طناً من الكوكايين من غرب إفريقيا نحو أوروبا الغربية سنة 2009 [ما تعادل قيمته في سوق المخدرات 900 مليون دولار أمريكي، وهو المبلغ الذي يفوق الناتج الوطني الخام لدولتي غينيا وسيراليون مجتمعتين[104]]... وسع "تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" السيطرة على تهريب الكوكايين الذي يمر عبر الساحل الإفريقي لتمويل عملياته ضد أهداف غربية... فقد استطاع أن يُؤَمِن مصدراً للتمويل، بتوفيره الحماية لعمليات تهريب المخدرات، وتأمين إيصال شحناتها عبر طرق تهريب السلع في المنطقة الشاسعة الامتدادات لتسويقها في إسبانيا وإيطاليا».[105]

كما تشير الوكالة الأمريكية لمكافحة المخدرات إلى أن لـ 60٪ من الجماعات الإرهابية النشطة في الساحل الإفريقي، علاقات صلة وتعاون مع الجماعات عبر القارية لتهريب المخدرات.[106]

غير أن الخبير الفرنسي في الشبكات عبر القارية لتهريب المخدرات، آلان آنتيل Alain Antil، ينقص من حدة الطرح القائم على اعتبار "تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" الفاعل الرئيس في تأمين عبور المخدرات الأمريكو-لاتينية إلى الساحل الإفريقي، في طريقها إلى أوروبا والشرق الأوسط؛ لاعتقاده بوجود فواعل أخرى أكبر من أن تقتصر وتنحصر في دور "تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" في ضمان تأمين عبور المخدرات.[107] ومع ذلك، فهو يعدّ التنظيم الإرهابي أحد أهم الفواعل المؤمِّنة لذلك؛ فقد أشار، في إحدى دراساته الميدانية، إلى ضلوع كتائب إرهابية نشطة تحت لواء التنظيم الإرهابي ("كتيبة الملثمين"، و"كتيبة طارق بن زياد") في تأمين مرور ثماني عمليات تهريب لشحنات متفاوتة الحمولة من الكوكايين قادمة من أمريكا اللاتينية، عبر مسالك صحراوية، من مالي إلى المغرب، مروراً بالجزائر، ما بين شهري مارس وأغسطس 2010.[108]

وعلى الرغم من تعدد الفواعل المؤمِّنة لعبور المخدرات القادمة من أمريكا اللاتينية في طريقها إلى أوروبا والشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مروراً بالساحل الإفريقي، فإن الباحث، باسكال لو بوتريما Pascal Le Pautremat، يرى أن تهريب المخدرات وتجارتها يبقيان المورد المالي الأساسي والأهم لتمويل الشبكات الإرهابية في المنطقة.[109]

أمّا الباحث والخبير الاستخباراتي والأمني الفرنسي، آلان شوي Alain Chouet، فلم يميز بين مجمل ما يقوم به التنظيم الإرهابي من أعمال إرهابية وأنشطة إجرامية؛ لاعتباره أن:«"تنظيم القاعدة في بلاد المغرب

الإسلامي" هو مركّب إسلاموي لصوصي متشكل من مجموعة مهربين ومرتزقة»[110] وهو الطرح الذي يجد ما يعززه في ما ذهبت إليه كتابات أشارت إلى طلب "تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" شراء الخبرة التقنية العالية الجودة في مجال تزوير الوثائق من بعض جماعات المافيا الإيطالية (إما بدفع الأموال أو نظير تقديم خدمات في المقابل).[111]

ثانياً، تحصيل أموال الفدية

ابتدع "تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" نشاطاً إجرامياً بات أقرب إلى وصفه بالاتجار بالبشر؛ بسبب سعيه إلى اختطاف رعايا دول من القارتين الأوروبية والأمريكية الشمالية؛ بقصد مقايضة أرواحهم بالأموال. بل إنه حرض بعض الجماعات الإجرامية النشطة في الساحل الإفريقي (عصابات التهريب، المخدرات، قطاع الطرق) على اختطاف من صادفوهم من الأجانب الغربيين، وعرض شرائهم منهم بمبالغ مالية لم يثبت أنها قلَّت عن 76 ألف يورو للعملية الواحدة.[112]

أسهم اختطاف الأجانب ومقايضتهم بما بات يعبَّر عنه بـ"أموال الفدية" في در أموال ضخمة على الجماعات الإرهابية، لم تتأخر عن استعمالها في شراء الأسلحة والذخيرة والذمم، وعمليات التجنيد، وحشد المساندة والتأييد. ولمَّا كان يصعب حصر كل عمليات الدفع وقيمة المبالغ المدفوعة، فسيشار إلى عينة من العمليات المرصودة في ما أتيحت مطالعته من مراجع:[113]

- دفع خمسة ملايين يورو، مقابل تحرير الرهائن الألمان المختطفين سنة 2003.

- دفع ما بين ثلاثة ملايين وثلاثة ملايين ونصف مليون يورو، نظير تحرير رعيتَيْن إيطاليَتين اختُطِفتا شهر أغسطس 2006 بالقرب من الحدود النيجَرية-التشادية.
- دفع ما لم يقل عن مليونَي يورو، نظير تحرير زوج نمساوي اختُطِف في الصحراء التونسية، بتاريخ 22 فبراير 2008، قبل تحويلهما إلى شمال مالي.
- دفع ما بين ثلاثة ملايين وخمسة ملايين يورو، مقابل تحرير الدبلوماسيَّيْن الكنديَّيْن التابعَيْن لمنظمة الأمم المتحدة، المختطفَيْن شمال غرب النيجر، بتاريخ 14 ديسمبر 2008.
- دفع ما بين مليونين ونصف مليون وثلاثة ملايين يورو، مقابل تحرير رهينتَيْن سويسريتَيْن اختطفتا في مدينة مناكا على الحدود المالية-النيجرية بتاريخ 22 يناير 2009.
- دفع ما بين ثمانية ملايين وعشرة ملايين يورو، مقابل تحرير ثلاثة ناشطين حقوقيين إسبان، اختُطِفوا في موريتانيا، بتاريخ 29 نوفمبر 2009.
- إلقاء القوات المسلحة النيجَرية، بتاريخ 12 يونيو 2011، القبض على سيارتين رباعيتي الدفع قادمتين من ليبيا باتجاه شمال مالي، في إحداهما: 640 كيلوجراماً من المتفجرات، و453 عبوة متفجرة، و90 ألف دولار أمريكي، أظهرت التحريات توجهها إلى "تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" في صفقة لتحرير أربعة رهائن فرنسيين محتجزين لدى التنظيم الإرهابي منذ اختطافهما شهر سبتمبر 2010 من شمال النيجر.

انعكاسات "الربيع العربي" على مسار تطور الإرهاب في الجزائر

باستحضار ما للجزائر من ارتباط وثيق بالعالم العربي الذي تُشكِّل أحد مكوناته، بما يجعلها تتأثر بما يدور فيه من أحداث ومجريات، وجب التساؤل عن مدى تأثر ظاهرة الإرهاب في الجزائر بتطورات الوضع على الساحة العربية في ظل تداعيات "الربيع العربي".

"الثورات العربية" وسعي التنظيمات الإرهابية للاستثمار في العودة إلى النشاط وبعث حركية التجنيد

ما كانت التنظيمات الإرهابية التي باتت تنشط على مستوى عابر للأوطان لتفوت فرصة الاستثمار في تحرك الشارع العربي للتموقع على الخارطة المستقبلية، وهو ما يمكن تعداد أهم أوجهه ومؤشراته في:

أولاً، عودة ذوي السوابق الإرهابية إلى النشاط على الساحة السياسية

فتح "الربيع العربي" باب العودة للكثير من أصحاب السوابق في النشاط الإرهابي إلى النشاط السياسي والمسلح، وهو ما ظهر بوضوح في تجربة "الثورة الليبية" التي منحت عدداً من نشطاء "الجماعة الإسلامية المقاتلة بليبيا" وأمرائها فرصة الظهور والنشاط من جديد، فكان من أمثلة ذلك:

- عبدالحكيم الحصادي: أشار تقرير "المركز الدولي للأبحاث والدراسات حول الإرهاب ومساعدة ضحايا الإرهاب CIRET-AVT" الصادر عام

2011 إلى تصريح عضو المجلس الوطني الانتقالي عن مدينة درنة، مسؤول الأمن في شرق مدينة برقة، المدعو "عبدالحكيم الحصادي"، أحد الأمراء السابقين لـ "الجماعة الإسلامية المقاتلة بليبيا"، وأحد أبرز "الأفغان العرب"، وهو الذي يحصي تحت إمرته نحو ألف مسلَّح في مدينة برقة، قوله: «...المجاهدون الليبيون الذين سبقت لهم المشاركة مع "تنظيم القاعدة في بلاد الرافدين" موجودون اليوم في قلب المعركة ضد نظام القذافي».[114] ورصد التقرير ما كان قد صرح به المسؤول الإعلامي لـ "تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي"، المدعو صالح أبو محمد، لجريدة **الحياة** اللندنية، في قوله: «نحن أساساً حاضرون في درنة؛ حيث يسعى أميرنا، الشيخ عبدالحكيم، لتأسيس مجلس إسلامي يحكم المدينة بأحكام الشريعة الإسلامية».[115] ويتوافق هذا مع ما رصده الصحفي الإيطالي المتخصص في شؤون شمال إفريقيا، لورانزو دكليش Lorenzo Declich، حين أشار إلى الدور البارز الذي لعبه عبدالحكيم الحصادي في تأطير المقاتلين، وحشد قدامى الليبيين المشاركين في الحرب في أفغانستان، ومن بعدها في العراق، حين استعرض تصريح نائب وزير الخارجية الليبي، خالد كعيم، لقناة العربية، بتاريخ 23 فبراير 2011: «تمكنت "القاعدة" من إقامة دولة إسلامية في درنة، وهي تمهد وتسعى لاستنساخ النموذج الأفغاني... فقد بدأوا في فرض ارتداء البرقع على النساء...»،[116] وهو ما اجتهد عبدالحكيم الحصادي في نفيه، بقوله: «أنا لا أنتمي إلى القاعدة، ولست من سابقي معتقلي جوانتانامو... لقد ألقي علي القبض سنة 2002 في بيشاور بباكستان، بعد عودتي من أفغانستان؛ حيث حاربت

ضد الغزو الأجنبي، وسُلِّمت للأمريكيين الذين احتجزوني لشهور بإسلام آباد، قبل تسليمي إلى ليبيا، ليُطلَق سراحي سنة 2008».[117] غير أنه يستدرك في موقف آخر له، قائلاً: «على عكس ما يروج إليه القذافي، فأنا لا أنتمي إلى القاعدة... لكن إذا ما استمر تمسكه بالحكم فلن أتأخر عن الرجوع إليها».[118]

- عبدالحكيم بلحاج: من العرب الأفغان المؤسسين لـ "الجماعة الإسلامية الليبية المقاتلة" التي تولى إمارتها. وعلى إثر الثورة الليبية، تولى مهمة "قائد المجلس العسكري للثوار في طرابلس".[119]

ثانياً، التساهل مع المتشددين الإسلاميين

كان لقيام أنظمة ذات توجهات إسلامية بعد "الربيع العربي" (جماعة الإخوان المسلمين في مصر، حركة النهضة في تونس، وصول إسلاميين متشددين للسلطة في ليبيا) الأثر في التساهل مع المتشددين والمتطرفين من الحاملين لفكر إسلاموي؛ من مؤشراته: التساهل وغض الطرف عن عمليات تجنيد الشباب من أوطانهم للمشاركة في الثورة السورية، مع ما يشكله ذلك من خطر استراتيجي؛ إذ إن ذلك لن يعدو أن يكون نسخة متكررة من تجربتي تجنيد العرب للقتال في أفغانستان، وبعدها في العراق، وخاصة أن حركة التجنيد قد أُلبست صبغة دينية بعد أن تم اعتبار المشاركة في الثورات العربية واجباً شرعياً تمليه ضرورات جهاد الأنظمة المثار ضدها.

في هذا السياق يشار إلى ما أثارته المعارضة التونسية بشأن تساهل الحكومة الانتقالية (حكومة حركة النهضة) مع عمليات تجنيد شباب تونسيين للقتال في سوريا، وهو ما ظهرت أول انعكاساته على المشهد الأمني بتشكل خلايا إرهابية تنشط في الغابات المتاخمة للحدود مع الجزائر، أقدمت، نهاية شهر يوليو 2013، على قتل أفراد من القوات المسلحة التونسية. وهو الواقع الأمني الذي استنفر ضرورة تحريك وتفعيل التنسيق الأمني مع الجزائر، لضرورة مواجهة الجماعات الإرهابية النشطة على المناطق الحدودية بين البلدين، ولاسيما منها "حركة أنصار الشريعة"، و"كتيبة عقبة بن نافع" التي أعلنت مباشرتها لـ "الجهاد" تحت لواء "تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي".

تأثير الأزمة الليبية على تزايد حدة النشاط الإرهابي في المنطقة

فضلاً عما سبق بيانه من تمكين الثورة الليبية لذوي السوابق في النشاط الإرهابي من التموقع والاندماج السياسي والمسلح في "ليبيا ما بعد القذافي"، فقد أتاح الانتشار الفوضوي وغير المتحكَم فيه للأسلحة، مجالاً أوسع للنشاط الإرهابي، الأمر الذي انعكس على الساحل الإفريقي وشمال إفريقيا التي باتت سوقاً رائجة للعديد من الأسلحة الخفيفة والمتطورة، وهو ما يمكن فهمه من تصريحات ودراسات كثيرة ذات صلة بالموضوع؛ منها:

- تصريح الرئيس التشادي، إدريس ديبي إيتنو، لمجلة *Jeune Afrique* الذي قال فيه: «استفاد إسلاميو القاعدة من الانتشار الرهيب للسلاح المتطور والذي من بين أنواعه صواريخ أرض- جو... ما سيجعل من

"تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" جيشاً حقيقياً، بل أكثر جيوش المنطقة تسلحاً».[120]

- تصريح الوزير الجزائري المنتدب لدى وزير الخارجية المكلف بالشؤون المغاربية والإفريقية، عبدالقادر مساهل، لجريدة **القدس العربي** اللندنية، بقوله: «نحن قلقون جداً من حضور "القاعدة" بين الثوار الليبيين، وما استطاع أن يحصل عليه هذا التنظيم من أسلحة ثقيلة ومتطورة، ما سينعكس سلباً على أمن المنطقة».[121]

- تصريح مختار بلمختار، أمير "كتيبة الملثمين"، لجريدة **أخبار نواكشوط** الموريتانية، بتاريخ 9 نوفمبر 2011 بقوله: «نعم لقد كان المجاهدون في تنظيم القاعدة عموماً من أكبر المستفيدين من ثورات العالم العربي... أما عن استفادتنا من السلاح فهذا أمر طبيعي في مثل هذه الظروف، ولكن الأهم من ذلك بالنسبة إلينا... تمكُّن شباب الحركة الإسلامية من هذا السلاح».[122]

- ما رصده الصحفي المتخصص في شؤون إفريقيا والساحل الصحراوي، آدريان هارت Adrien Hart، في تقرير له منشور على موقع جريدة *SlateAfrique*: «أعطت الأزمة الليبية نفساً جديداً "للجهاديين" في الساحل الإفريقي الذين مكَّنهم "الثوار الليبيون" من أسلحة جديدة... لقد تمكنوا من الحصول على عدد كبير من صواريخ أرض- جو من نوع (Sam-7) فضلاً عن تمكنهم من التزود الكبير بالذخيرة لرشاشات (AK-47)، وقاذفات الصواريخ التي كانوا يحوزونها».[123]

تداعيات الحرب في مالي على منحى النشاط الإرهابي

تُجمع القراءات على اعتبار أن تطورات الوضع في مالي، واتجاهها نحو التعقيد والتأزم عقب الانقلاب على الرئيس أمادو تومانو توري، بتاريخ 22 مارس 2012، قد حملت بين ثناياها أبرز آثار انعكاس مآلات الثورة الليبية على الأمن في الساحل الإفريقي، وهو ما كان مواتياً لإعادة بعث النشاط الإرهابي في المنطقة، باستفادة "تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" من التدفقات الكبيرة للسلاح الليبي، وما تدره تجارته من عمولات وموارد مالية، وكذلك لاستثماره في احتضان العائدين من أبناء القبائل الصحراوية، بما لهم من خبرة قتالية ومراس حربي لسابق انضوائهم في ميليشيات القذافي، بعد أن رجعوا إلى أوطانهم فراراً من انتقام الثوار الليبيين.

ويمكن إبراز أهم هذه التأثيرات في: تشكيل جماعات إرهابية جديدة، والتأثير في طبيعة الظاهرة الإرهابية في المنطقة، وحادثة تيقنتورين (أزمة الرهائن في إن أميناس، يناير 2013).

أولاً، تشكيل جماعات إرهابية جديدة

شهد النشاط الإرهابي في الساحل الإفريقي ميلاد تنظيمين إرهابيين جديدين؛ خرج أحدهما - وهو "حركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا" - من لدن "تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي"، ونتج الثاني - وهو "حركة أنصار الدين" - عن تحول بعض الفصائل الطارقية من العمل التمردي السياسي والمسلح إلى النشاط الإرهابي.

1. حركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا

"حركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا" هي تنظيم إرهابي قَبَلي متشكل من منشقين عن "تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي"، منحدرين من قبائل السونغاي والبولس، وهو ما يفسر ضعف التمكُّن الجزائري من مناصبه القيادية، مقارنة بغيره من التنظيمات الإرهابية الأخرى النشطة في المنطقة.[124] وتسعى الحركة، باستقلالها بذاتها، إلى مد نطاق النشاط الإرهابي إلى خارج منطقة الساحل الإفريقي، ليشمل كل منطقة غرب إفريقيا.

من أبرز العمليات الإرهابية التي أعلنت "حركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا" مسؤوليتها عنها: اختطاف القنصل الجزائري وستة من معاونيه من القنصلية الجزائرية بمدينة جاو، بتاريخ 5 أبريل 2012. والعملية الانتحارية التي استهدفت مقر القيادة الجهوية الرابعة للدرك الوطني، بمدينة ورقلة في الجنوب الجزائري، بتاريخ 29 يونيو 2012.[125]

2. حركة أنصار الدين

"حركة أنصار الدين" هي حركة أزوادية شعبية، يتزعمها إياد آغ غالي الزعيم السابق لـ "الحركة الشعبية لتحرير الأزواد" الذي بات يسعى لإقامة الشريعة الإسلامية كما يتصورها.

على الرغم من محاولات زعيمها إعطاء الانطباع بوجود فوارق بين تنظيمه وبين غيره من التنظيمات الإسلاموية النشطة في المنطقة، ولاسيما منها:

"تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي"، و"حركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا"، فإن هناك من لا يعتقد بوجود مساحات فاصلة بين التنظيمات السَّلَفية الجهادية، وإن تنوعت. «...الحقيقة الماثلة اليوم هي أن السَّلَفية الجهادية في منطقة الساحل باتت عملياً "دولة" من أقوى دول المنطقة، وهي في طريقها، على الأرجح، لتزيد من قوتها وهيمنتها وتوسعها..».[126]

لا تعتبر الجزائر "حركة أنصار الدين" تنظيماً إرهابياً؛ بل تُمَيِّز– وتدعو للتمييز– بينها وبين كلٍّ من "حركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا"، و"تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي"، ويرجع ذلك إلى سابق معرفة السلطات الجزائرية بزعيم الحركة الذي كان أحد أطراف المفاوضات التي كثيراً ما توسطت فيها الجزائر بين الفرقاء الماليين، فقد سبق أن تم تعيين إياد آغ ڤالي في منصب القنصل العام لجمهورية مالي في المملكة العربية السعودية، بناءً على توصيات "اتفاق الجزائر للسلام"، الممضى بتاريخ 4 يوليو 2006، القاضية بضرورة إدماج الطوارق في منظومة الحكم.

ثانياً، التأثير في طبيعة "الظاهرة الإرهابية" في المنطقة

تميَّزت الظاهرة الإرهابية، على إثر انطلاق الحرب في مالي، بثلاث صفات أساسية؛ وهي:

1. اعتناق المنهج السلفي الجهادي ودعوتها لمحاربة الصليبيين

بات وجود القوات الأجنبية عن المنطقة على الأرض واقعاً مفروضاً، وهو ما مهدت له "المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا" (إيكواس)،

بوصفها تجمعاً إقليمياً سعى لإعطاء الشرعية للتدخل العسكري الأجنبي على الأراضي المالية، فقد طلبت المجموعة تفويضاً أممياً يتيح لها إرسال قوات عسكرية إلى شمال مالي؛ للمساعدة على ضمان وحدة إقليمها الوطني وسلامتها الترابية، بعد أن لاحت بها بوادر انفصال شمالها الواقع تحت قبضة الجماعات الإرهابية، بحسب تصريح الرئيس الإيفواري، الرئيس الدوري للمجموعة، الحسن واتارا، المنشور في جريدة **الخبر** الجزائرية بتاريخ 30 يوليو 2012: «تم تقديم طلب جديد إلى مجلس الأمن باسم مجموعة "إيكواس" للحصول على تفويض أممي للتدخل العسكري في شمال مالي الذي تسيطر عليه حركات أنصار الدين والقاعدة والتوحيد والجهاد... التدخل العسكري في مالي لا مفر منه لتحريره من قبضة المسلحين المتطرفين».[127]

وبالعودة إلى ما لـ "المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا" من ارتباطات جيوسياسية واستراتيجية في فرنسا (كون دول المجموعة مستعمرات فرنسية سابقة، وكلها أعضاء في المنظمة الدولية للفرانكفونية حالياً)، فإن مساعيها لإطلاق الحرب والمساهمة فيها لم تكن، في تقدير الكثيرين، إلا تنفيذاً لاستراتيجية فرنسا للتدخل في المنطقة، متسترة بالمجموعة، الأمر الذي يرجعه الباحث، حسني عبيدي، إلى ثلاثة أسباب رئيسية؛ وهي:

- صعوبة الحصول على تفويض أممي لقوة دولية، لتعقيدات ومستلزمات تكوين قوة أممية.
- إعطاء بعد إفريقي محلي للتدخل في مالي بدل تدويل الأزمة.

- سعيها لأن تكون الراعي الوحيد والأساسي في عملية الحسم لتداخل مصالحها الاستراتيجية والاقتصادية، وهو ما تضمن القيام به "مجموعة إيكواس" التي ستنفذ عملية فرنسية التخطيط.[128]

بيد أن تواري فرنسا عن تقدم الصفوف الأمامية والمشاركة المباشـرة في الحرب على الإرهاب في مالي لم يدم طويلاً؛ إذ تدخلت بقواتها المسلحة على الأرض، ووفرت الغطاء الجوي للقوات العسكرية البرية لمالي ودول "المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا" بتاريخ 11 يناير 2013، بناءً على طلب من الرئيس المالي المؤقت.

2. التوجه نحو القيام على ارتباطات عرقية

صار الانتماء العرقي هو المحدد الرئيس للانضواء تحت كنف المجموعات الإرهابية الجديدة «...لتصبح الحركة [حركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا] بذلك واجهة التيار السَّلَفي الجهادي في المجموعات العربية بأزواد، تماماً كما شكلت "حركة أنصار الدين" الواجهة السَّلَفية الجهادية داخل المجموعات الطارقية»،[129] والمثير للانتباه أن تعددها لم يُنتِج تصادماً ولا اقتتالاً فيما بينها، بل كشف عن تحالف يقوم على تبادل الأدوار واقتسام المهمات؛ بدعوى وحدة الهدف والمنهج الذي يجمعها «...شاركت "حركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا" في مفاوضات مع "القاعدة" وتنظيم "أنصار الدين"، تم خلالها توزيع المهام بين تلك التنظيمات لخوض حرب موحدة للسيطرة على المدن الكبرى في أزواد؛ حيث أسندت مهمة السيطرة

على مدينة "غاو" إلى "حركة التوحيد والجهاد" نظراً لانحدار معظم قادتها ومقاتليها من تلك المدينة». [130]

فميلاد حركات إرهابية جديدة نابع من استراتيجية جديدة تبناها "تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي"؛ لغرض التكيف مع التطورات الميدانية للوضع؛ باستحداث تكتيك يقوم على تشكيل تنظيمات إرهابية جديدة لها من المرونة في الاستثمار في الوضع المتأزم في مالي - من تكديس السلاح، وتجنيد الأفراد، والقدرة على اتخاذ القرار السريع والتحرك - ما يسهِّل نشاطها على الأرض.

3. بقاء القيادات الجزائرية أبرز القادة الإرهابيين

على الرغم من تنوع الفصائل الإرهابية، وانفتاحها على تجنيد العنصر البشري الصحراوي وغيره من الجنسيات الإفريقية والآسيوية وحتى الأمريكية الشمالية (كندا)، فإن ذلك لم يؤثر في تركيبة النواة القيادية للتنظيمات الإرهابية التي بقيت تحت إمرة إرهابيين من جنسية جزائرية، وبصفة خاصة منهم: عبدالرحمن أبو زيد قبل أن يقضى عليه، ومختار بلمختار الذي جرت أنباء عن مقتله، غير أنه كذبها بظهوره وتبنيه اعتداء تيقنتورين.

ثالثاً، اعتداء تيقنتورين

تبنت اعتداء تيقنتورين "كتيبة الموقعين بالدم" التي تعتبر جماعةً نخبويةً أسسها مختار بلمختار ممن انتقاهم، لمراسهم وخبرتهم القتالية، من بين أفراد "كتيبة الملثمين".

وقع الاعتداء بتاريخ 16 يناير 2013 على محطة الغاز الواقعة في أقصى الجنوب الجزائري في منطقة "تيقنتورين" بإقليم ولاية إيليزي، وقد شاركت فيه عناصر إرهابية متعددة الجنسيات (تونس، ليبيا، مصر، مالي، موريتانيا، كندا) تحت إمرة إرهابيين جزائريين، سعت إلى تفجير المنشأة الغازية بعد اختطاف من بها من عمال أجانب، والفرار بهم إلى شمال مالي؛ لغرض مقايضة حكومات بلدانهم ومسؤولي شركاتهم بالمال نظير إطلاق سراحهم، وهو ما كان من شأنه أن يضع السلطات الجزائرية في حرج وموقف ضعف، لعجزها عن تأمين حياة الأجانب الموجودين على أراضيها، كما كان من شأنه أن يسفر عن تداعيات تصل إلى حد المساس بالسيادة الوطنية؛ كمطالبة حكومات الرعايا المختطفين بالسماح لقواتها العسكرية بالتدخل لتحرير الرهائن، والوجود الدائم لتأمين حياتهم، ومراجعة بنود عقود التعاون والشراكة في قطاع النفط ذي الأهمية الاستراتيجية للاقتصاد الجزائري.

جرى الاعتداء في جو مشحون، سبقته دعوات دولية لدفع الجزائر إلى التدخل عسكرياً في شمال مالي، لمطاردة فلول الجماعات الإرهابية، ومحاولة الضغط عليها لدفعها للزج بقواتها المسلحة لتحرير دبلوماسييها الرهائن، وهو ما لم يكن ليتوافق مع مواقف الجزائر ومبادئها في هذا الخصوص لتعارض ذلك مع منطلقات العقيدة العسكرية الجزائرية وأسسها المستندة إلى الدستور الذي يحدد مجال تدخل القوات المسلحة بحدود الإقليم الوطني،

وهو ما ركز على إبرازه الباحث والعقيد السابق في الجيش الجزائري، محمد شفيق مصباح، بقوله:

> تدخُّل الجيش الجزائري في شمال مالي - كما تريده فرنسا - من شأنه أن يفرغ رصيد الجزائر من التقدير الذي يكنه الأفارقة والشعوب التواقة إلى الحرية لها، وهو ما تسعى باريس إلى تحقيقه... السلطات الجزائرية تدرك أن أي تدخل للجيش الوطني الشعبي في شمال مالي، ستكون له تداعيات وخيمة على الساحة الوطنية، وخاصة إذا لم يحظ قرار من هذا القبيل بإجماع... أي تدخل عسكري من جانب الجزائر - إن حدث - سيشكل انحرافاً في عقيدة الجيش من جهة، وسيؤثر في استقرار جنوب البلاد من جهة أخرى... الأفارقة حينها سيعتبرون الفعل العسكري مشروعاً توسعياً، وليس محاربة للإرهاب.[131]

غير أن تطورات الحرب في شمال مالي أظهرت ليونة في موقف الجزائر من التدخل العسكري الأجنبي الذي سايرته طالما كان هدفه مكافحة الإرهاب، ولاسيما لاستناده إلى قرار أممي، حتى إن أنباء راجت عن قبول الجزائر فتح مجالها الجوي أمام الطائرات الحربية الفرنسية المتوجهة إلى المشاركة في الحرب في شمال مالي، وإمدادها بالوقود، فضلاً عن التعاون الاستخباري القائم بين الطرفين في إطار مكافحة الإرهاب.

فلئن حاول بعض المحللين ربط "اعتداء تيقنتورين" بانخراط الجزائر غير المباشر في الحرب على مالي ومساعدتها للقوات الفرنسية، فإن توقيت تنفيذ الاعتداء يطرح التساؤل عن مدى قدرة "تنظيم القاعدة في بلاد المغرب

الإسلامي" على تنفيذ اعتداء إرهابي في ذلك المستوى من التعقيد والاحترافية والاستراتيجية في الأهداف في وقت قياسي (بعد نحو أسبوعين من تاريخ تدخل القوات الفرنسية في شمال مالي)، وهو ما يعزز الطرح القائم على اعتبار الاعتداء الإرهابي عملاً حربياً موجهاً ضد الجزائر، أكثر منه فعلاً إرهابياً.

بقدر ما أتاحه "اعتداء تيقنتورين" من إبراز قوة الجيش الوطني الشعبي ومدى احترافيته، وصرامة السلطات الجزائرية في التعامل مع الجماعات الإرهابية، فإنه يبقى فعلاً قد يتيح فرص الضغط على السلطة الجزائرية، خاصة وقد خلَّف ضحايا من جنسيات أوروبية وآسيوية. فالكثير من التجارب قد أثبتت أن سقوط ضحايا أوروبيين في الاعتداءات الإرهابية ليس بالجريمة التي تتقادم، ولا يُضمَن طي ملفها نهائياً، ومن أمثلة ذلك حديث الأطراف السياسية الفرنسية القديم المتجدد عن مسألة الرهبان السبعة المغتالين من قِبل "الجماعة الإسلامية المسلحة" بعد اختطافهم من "دير تيبحيرين" في أعالي مدينة المدية، جنوب العاصمة الجزائر، سنة 1996، وتشكيكهم المتواصل في حقيقة قيام الجماعة الإرهابية بتنفيذ العملية، وإعادة تذكير أوساط سياسية بريطانية بالضحايا البريطانيين المغتالين في ما عُرِف بـ "قضية لوكربي" بتاريخ 21 ديسمبر 1988، على الرغم من التسويات اللاحقة وتعويض السلطات الليبية لعائلات الضحايا، وهو ما يعني أن القول بأن عملية مواجهة "اعتداء تيقنتورين" قد قُضي أمرُها وسُوِّيَ ملفُّها، يبقى على قدر من النسبية.

هل شكّل التدخل الفرنسي العسكري في شمال مالي نهاية الفعل الإرهابي في المنطقة؟!

يندرج التدخل العسكري الفرنسي المباشر في شمال مالي في سياق نجدة الحكومة المالية الانتقالية الفاقدة للسيطرة على شمال البلاد الواقع تحت قبضة الجماعات الإرهابية التي باتت تسعى إلى تمديد حكمها "الإسلاموي" إلى جنوب البلاد، فقدَّمت القوات الفرنسية التغطية الجوية للقوات الإفريقية (المالية والتشادية بالأساس) على الأرض، وكان من نتائج ذلك انهيار "كتيبة طارق بن زياد" بعد نحو شهر من بدء العمليات العسكرية على الأرض، بالقضاء على أميرها، "عبدالرحمن أبو زيد"، برفقة نحو 200 مسلح من أفرادها، وإلقاء القبض على نحو 20 منهم، مقابل سقوط جنديَين فرنسيَين و26 جندياً تشادياً، والقضاء على أكثر من 50 مسلحاً من "حركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا" مقابل مقتل جندي فرنسي واحد.[132]

القول بنجاح التدخل العسكري الفرنسي في دحر الإرهاب بشمال مالي يبقى أقرب إلى الحكم النسبي منه إلى المطلق، فلئن كان ذلك قد مكَّن الحكومة المالية الانتقالية من بسط نفوذها على شمال البلاد، ومن ثم تأمين السلامة الترابية لمالي، والتمكُّن من إجراء انتخابات رئاسية بتاريخ 13 أغسطس 2013، أعادت الممارسة السياسية إلى سكة الشرعية، فإن القول باستئصال الخطر الإرهابي من مالي يبقى نسبياً، والحكم على الاستقرار الأمني في المنطقة قد لا يكون إلا ظرفياً؛ بسبب أن الضربات العسكرية التي تلقتها التنظيمات

الإرهابية التي اتخذت من شمال مالي منطلقاً لبعث أنشطتها في الساحل الإفريقي لم يقابلها أي رد فعل من قِبل هذه التنظيمات، وهو ما يحتمل قراءتين:

- كسر شوكة التنظيمات الإرهابية جراء القضاء على الكثير من عناصرها القيادية، والوصول إلى الكثير من المعلومات الخاصة بمخططاتها وآليات عملها وشبكات إسنادها ودعمها.
- تجميد من بقي من إرهابييها لكل نشاط إرهابي إلى حين إعادة رصِّ الصفوف وبعث شبكات الإسناد والإمداد، بالاستثمار في العلاقات السابق حبكها مع بعض قبائل المنطقة ومع الكثير من شبكات الجريمة المنظمة، وهو الأمر اليسير تحصيله في ظل ما يسود الساحل الإفريقي من فقر مدقع، وغياب كل فرص العمل والإدماج الاجتماعي والمهني لشبابه، وضعف الدول الوطنية التي لم تستطع بعدُ الارتقاءَ بالولاء الوطني الذي يبقى ضعيفاً مقابل الولاء القبلي.

ولعل ما يعزز من قوة القراءة الثانية الوحدة التي أعلنتها "كتيبة الملثمين" و"حركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا" شهر أغسطس 2013، وأنتجت تنظيماً إرهابياً جديداً سُمِّي "كتيبة المرابطين" التي تضم مقاتلي الكتيبتين، ولا شك في أنها سترث عنهما الشبكات السابق حبكها مع شبكات الإجرام المنظم في المنطقة، والشبكات الإرهابية في العالم (تنظيم القاعدة،

شبكات العرب الأفغان...)، وهذا ما يعني أن الانسحاب من شمال مالي إلى النيجر وليبيا وموريتانيا قد لا يعدو أن يكون تكتيكاً ظرفياً في إطار استراتيجية إعادة بعث النشاط الإرهابي في المنطقة.

على الصعيد نفسه، يُشار إلى الوتيرة المتصاعدة للأعمال الإرهابية في تونس، التي بات ينشط على أرضها تنظيمان إرهابيان؛ هما: "كتيبة عقبة بن نافع" و"جماعة أنصار الشريعة"، ولم يخف الأول منهما نصرته لـ"تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" واعتبار نفسه امتداداً له، خاصة وقد تناولت أخبار صحفية عدةٌ أنباءً عن أن أمير "كتيبة عقبة بن نافع" من جنسية جزائرية، وهي الكتيبة التي باتت تتخذ من جبال الشعانبي على الشريط الحدودي التونسي - الجزائري منطلقاً لأعمالها الإرهابية، ومنها اغتيال 8 جنود تونسيين ذبحاً، بتاريخ 29 يوليو 2013. وممَّا يعزز من الارتباطات القائمة بينها وبين "تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" أن عدداً من ناشطيها هم من الجزائريين المنتمين إلى التنظيم الفرعي لـ"تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" الفارين من شمال مالي على إثر هجمات القوات الإفريقية المسنودة بالقوات الفرنسية، ومن بينهم "كمال بن عربية" الملقب "أبو الفداء" المقبوض عليه من قِبل قوات الأمن الجزائرية على الحدود الجزائرية - التونسية.[133]

وعليه أمكن القول: إن التدخل العسكري الفرنسي في شمال مالي لم يقض على الإرهاب بقدر ما أسهم في إعادة رسم خارطة انتشار جديدة

للتنظيمات الإرهابية في منطقتي الساحل الإفريقي وشمال إفريقيا، بانتقال مَن بقي مِن أفراد التنظيمات الإرهابية النشطة بشمال مالي وفرارهم إلى دول جوار مالي، وإلى تونس.

وللتجاوز الآمن لعملية إعادة تشكيل الخارطة البشرية والتنظيمية وانتشار الجماعات الإرهابية بالساحل الإفريقي وشمال إفريقيا (وهما الامتدادان الجيوسياسيان اللذان تنفتح عليهما الجزائر بجغرافيتيها الطبيعية والبشرية) بعد "الربيع العربي"، وما آل إليه الوضع في شمال مالي نتيجة إفرازات الثورة الليبية بالأساس، يبقى من الضروري التنسيق الأمني بين الدول المهددة بأن تشهد تصاعداً إرهابياً وبين جيرانها من الدول (مصر، وليبيا، وتونس، والجزائر)، لأجل تأمين الحدود الإقليمية، وفرض الرقابة المشددة على حركة الأفراد والسلع، كما يبقى من الضروري، كذلك، إقامة الفواصل وخطوط التماس الدقيقة بين الإسلام السياسي وبين التشدد الديني السَّلَفي الجهادي.

إجمالاً وتلخيصاً للكتائب المسلحة النشطة في الساحل الإفريقي وشمال إفريقيا (تونس) منذ تحوُّل نطاق نشاط الجماعات الإرهابية من الجزائر إلى هذا الفضاء عبر الوطني، يورَد الجدول التوضيحي الآتي:

الجدول (3)

أهم الكتائب الإرهابية النشطة في الساحل الإفريقي وشمال إفريقيا

اسم الكتيبة	تأسيسها ومؤسسوها وأمراؤها	أهم الأعمال الإرهابية المتصلة بها
"كتيبة طارق بن زياد"	• تنشط تحت لواء "تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي"، وقبله "الجماعة السلفية للدعوة والقتال". • أسسها وتولى إمارتها "عماري صايفي" المكنّى "عبد الرزاق البارا" المقبوض عليه لدى السلطات الجزائرية بعد أن ألقت عليه القبض جماعة تمردية تشادية. • خلَفه "محمد غدير" المكنّى "عبدالرحمن أبو زيد" الذي قضت عليه القوات التشادية المسنودة من القوات الفرنسية شهر مارس 2013. • آلت إمارتها إلى "أبو سعيد الجزائري" الملقب أيضاً بـ"أبي المقاتل" الذي لم يتم تحديد هويته الرسمية بعد.	• ارتبط اسم الكتيبة بجل عمليات اختطاف الغربيين في الساحل الإفريقي، فكانت الاختطافات وتبادل المختطفين بالأموال أو نظير الإفراج عن بعض ناشطيها المعتقلين لدى بعض دول الساحل الإفريقي من أشهر الأعمال الإرهابية التي قام بها هذا التنظيم.
"كتيبة الملثمين"	• تنشط تحت لواء "تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي"، وقبله "الجماعة السلفية للدعوة والقتال". • أسسها "مختار بلمختار" أحد الجزائريين الأفغان الذي لقب بـ"الأعور" نسبة إلى فقدانه إحدى عينيه في أفغانستان، والمكنى أيضاً بـ"خالد أبي العباس".	• استطاع أمير التنظيم نسج شبكة من العلاقات مع قبائل الساحل الإفريقي (موريتانيا، مالي، النيجر)، ومع شبكات الجريمة المنظمة في المنطقة، فزاد من هامش تحركه وتعدد أوجه نشاطه الإرهابي والإجرامي. • الهجوم على ثكنة لمغيطي بموريتانيا بتاريخ 4 يونيو 2005. • ضلوع الكتيبة في اختطاف عدد من الغربيين في الساحل الإفريقي من بينهم الدبلوماسيان الكنديان التابعان لمنظمة الأمم المتحدة. • تأسيس أميرها "كتيبة الموقعين بالدم".
"كتيبة الموقعين بالدم"	• جماعة إرهابية نخبوية، أعلن تأسيسها مختار بلمختار. تشكّلت ممّن انتقاهم من بين أفراد "كتيبة الملثمين"، وقد اعتبرها درعاً ضد من أسماهم "الأعداء الغزاة".	• "اعتداء تيقنتورين" بتاريخ 16 يناير 2013 الذي فقدت فيه الكتيبة نواتها الصلبة ومعظم أفرادها.
"حركة أنصار الدين"	• حركة شعبية جهادية سَلَفية، أسسها إياد آغ قالي. • تأسست على أسس قبلية قومية انفصالية، واستطاعت التناغم مع الدعوة الجهادية المنتشرة في المنطقة، بما جعلها واجهة التيار السَّلفي الجهادي في المجموعات الطارقية بإقليم أزواد.* • شُكّلت نواتها الأولى من المعارضين الطوارق الساعين للانفصال بوطن قومي لهم، ومن المقاتلين الطوارق المنحدر أغلبهم من قبيلة "الإيفوغاس" العائدين من القتال في ليبيا بعد سقوط نظام القذافي.	• الهجوم على قاعدة عسكرية للجيش المالي في شمال البلاد بنواحي مدينة "أجلهوك" بداية سنة 2012. • الهجوم والسيطرة على حامية عسكرية مالية بضواحي مدينة مناكا شمال مالي بتاريخ 17 يناير 2012.

"حركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا"	• تنظيم إرهابي قَبَلي يقوده الأزوادي آحمد ولد عامر المكنَّى "أحمد التلمسي"، من بين أبرز قيادييها: سلطان ولد بادي، والناشط الموريتاني السابق في تنظيم القاعدة، حماد ولد محمد الخير المكنى "أبو القعقاع". • شُكِّلت من منشقين عن "تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" منحدرين أساساً من قبائل "السونغاي" و"البولس"، وهذا ما جعلها واجهة التيار السلفي الجهادي في القبائل العربية بإقليم أزواد. • أصدرت الحركة أول بيان عسكري لها شهر أكتوبر 2011، معلنة سعيها للوصول بنطاق النشاط الإرهابي إلى منطقة غرب إفريقيا.	لم تخرج ساحة امتداد أعمالها الإرهابية عن نطاق شمال مالي والجنوب الجزائري، على عكس ما سعت إليه حسب بيانها العسكري المعلن. وأهم ما اتصل بها من أعمال إرهابية: • تبني اختطاف ثلاث رعايا غربيين على تخوم مخيمات اللاجئين الصحراويين قرب مدينة تندوف في الجنوب الغربي الجزائري. • تبني العملية الانتحارية التي استهدفت مقر القيادة الجهوية السادسة للدرك الوطني، في مدينة تمنراست شهر مارس 2012. • تبني اختطاف سبعة دبلوماسيين جزائريين من القنصلية الجزائرية بمدينة جاو (القنصل ومعاونيه) بتاريخ 5 أبريل 2012. • تبني العملية الانتحارية التي استهدفت مقر القيادة الجهوية الرابعة للدرك الوطني، في مدينة ورقلة بتاريخ 29 يونيو 2012.
"كتيبة المرابطين"	• تنظيم إرهابي نشأ شهر أغسطس 2013، نتيجة انصهار "كتيبة الملثمين" مع "جماعة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا". • أعلن قائدا التنظيمين المنصهرَيْن تنازلهما طواعية عن قيادة الكتيبة الجديدة لفائدة شخصية أخرى لم يتم الكشف عنها، وإن أشارت وكالة نواكشوط للأنباء إلى أنه من العرب الأفغان، وغير جزائري الجنسية.	جرى تحديد منطقتي شمال إفريقيا والساحل الإفريقي (من بلاد النيل إلى المحيط) ساحة لنشاط التنظيم الإرهابي الناشئ الذي أعلن ولاءه لقادة القاعدة في أفغانستان، ما يمكن اعتباره تجاوزاً، وعدم اعتراف بـ"تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي".
"كتيبة عقبة بن نافع"	• تنظيم إرهابي تونسي اختار التسمية الرمزية "عقبة بن نافع" لاعتقاد أتباعه أن تونس أرض كفر تستلزم فتحاً كذلك الذي قاده الصحابي عقبة بن نافع حين فتح بلاد المغرب الإسلامي في صدر الإسلام. • هناك من يعود بوجود التنظيم إلى سنة 2005، على الرغم من عدم قيامه بأي نشاط إرهابي على الأرض إلى غاية سنة 2012. • راجت أنباء على أن أمير الكتيبة من جنسية جزائرية، وقد اتخذت من جبال الشعانبي الموجودة على الشريط الحدودي التونسي الجزائري منطقة للتموقع ورئاسة أركان النشاط الإرهابي، من بين أبرز من اتصل ذكرهم بالنشاط القيادي في الكتيبة: الجزائري المقبوض عليه من قبل قوات الأمن الجزائرية، كمال بن عربية الملقب "أبو الفداء" أحد عناصر "تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" الفارين من شمال مالي عقب التدخل العسكري الفرنسي.	• إصدار بيان تهديد ضد السلطة التونسية سنة 2005 رداً على قيام نظام زين العابدين بن علي بحظر ارتداء الحجاب في المؤسسات التربوية وأماكن العمل. • اغتيال 8 جنود تونسيين ذبحاً في جبال الشعانبي، بتاريخ 29 يوليو 2013.

"جماعة أنصار الشريعة"	• أسسها، أواخر أبريل 2011، أبو عياض التونسي، المسجون من قِبل نظام "بن علي" بتهمة المشاركة في تأسيس "الجماعة المقاتلة التونسية" قبل أن يطلق سراحه بعد الثورة التونسية. • عقدت مؤتمرها الأول في مدينة القيروان خلال سنة 2012، وتمت فيه الدعوة إلى أسلمة الإعلام التونسي والتعليم والسياحة والقطاعات التجارية، وإنشاء النقابات الإسلامية، ومطالبة السلطات التونسية بالتدخل لدى نظيرتها العراقية لإطلاق سراح التونسيين السابق لهم الانضمام إلى "تنظيم القاعدة في بلاد الرافدين".	• يشتبه تورطها في بعض أعمال العنف في تونس؛ من بينها: الهجوم على قناة تلفزيونية قامت بعرض الفيلم الإيراني **برسبوليس** خلال شهر أكتوبر 2011، والهجوم على معرض فني في يونيو 2012، والهجوم على السفارة الأمريكية في تونس شهر سبتمبر 2012. • اتهامها من قِبل رئيس الوزراء التونسي، علي العريض، بمسؤوليتها عن اغتيال سياسيين علمانيين (شكري بلعيد، ومحمد البراهمي)، ووقوفها وراء اغتيال العديد من الجنود التونسيين وأفراد الحرس الوطني.

* إقليم أزواد: اسم غير رسمي لمنطقة صحراوية في الطرف الجنوبي الغربي للصحراء الإفريقية الكبرى، تشمل أجزاء من شمال مالي والنيجر، من أهم مدنها وتجمعاتها السكنية الكبرى: جاو، وكيدال، وتومبوكتو.

المصدر: تمت الاستعانة لإعداد الجدول بالمراجع المعتمد عليها في المتن والمشار إليها في الهوامش.

خاتمة

تتبعت الدراسة أهم محطات تطوُّر الفعل الإرهابي في الجزائر، تبعاً للافتراض بأن لظاهرة الإرهاب في الجزائر أوجهاً من الخصوصية والتميز، ولذلك جرى السعي إلى تبيان أوجه تلك الخصوصية؛ بالعودة إلى بعض جذور النزوع إلى العنف والتشدد والتطرف الذي سرعان ما اتخذ صبغة سياسية قبل أن يجري تدثيره برداء الدين.

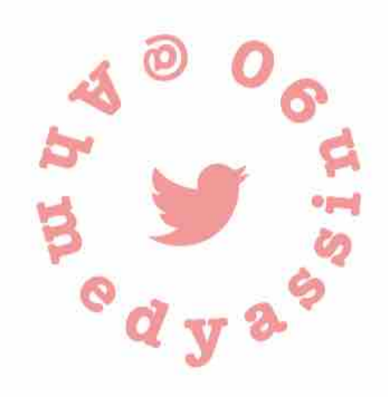
فقد بينت أهم محطات تطور الظاهرة الإرهابية في الجزائر: بنيوياً، من طور التنظيم السري إلى الجهر العلني بالأشكال التنظيمية للجماعات الإرهابية؛ وإقليمياً، من النشاط ما دون الوطني (المتمركز في جهات محددة من الوطن كما كان الحال مع "الحركة الإسلامية المسلحة" في ثمانينيات القرن

العشـرين التي لم تخرج دائرة نشاطها عن الجزائر العاصـمة وضـواحيها)، إلى مد نشاطها إلى مختلف ربوع الوطن (لاسيما مع انتشار موجة الإرهاب في عهد "الجماعـة الإسـلامية المسـلحة" ومـن بعـدها "الجماعـة السَّـلَفية للـدعوة والقتال")، قبل أن تتعدى الحدود الوطنيـة إلى النشـاط عـلى فضـاء إقليمـي عبروطني (تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسـلامي)؛ ووصـولاً إلى تأثرهـا بأحداث "الربيع العربي"؛ إذ كان لـ"الثورة الليبية" الانعكـاس الأكـبر عـلى الظاهرة في المنطقة، بفعل المنحـى الـدموي والاقتتـال الأهـلي الـذي أخذتـه مجرياتها، خاصة وأن من ارتداداتها تحول موطن الانفلات الأمني من ليبيا إلى مالي التي للجزائر معها جوار جغرافي أيضاً، يمتد على طـول 1376 كلـم مـن الحدود البرية المشتركة بين البلدين، وهو ما كان له التأثير على منحـى ظـاهرة الإرهاب في المنطقة.

وانتهت الدراسة إلى استعراض ما يبدو مـن خلـو شـمال مـالي مـن أثـر الجماعات الإرهابية بعد التدخل العسكري الفرنسـي في المنطقـة مطلـع سـنة 2013، ما قاد إلى التساؤل عن مدى اعتبـار ذلـك إيـذاناً بانـدثارها، أم مجـرد انسحاب ظرفي وتوارٍ تكتيكي منها؛ لإعادة تنظيم صـفوفها وبعـث نشـاطها الإرهابي على ساحات جديدة، وهو الطرح الذي يعززه تصاعد وتيرة الأعمال الإرهابية في تونس وليبيا.

تخلص الدراسة إلى أن الإرهاب بـات يمثـل التحـدي الأمنـي الأكثـر تهديداً للأمن الإقليمي (الساحل الإفريقي وشـمال إفريقيـا المنطقتـين اللتـين

تنفتح عليها الجزائر وتنبسط طبيعياً وبشرياً)، بعد أن كان مجرد مهدد أمني وطني. وعليه فإن كل مواجهة جادة لأخطاره لابد أن تمر عبر التجند الصارم، والتنسيق والتعاون الجادين بين كل دول المنطقة، كما لابد من الفصل الدقيق بين ممارسات الإسلام السياسي وأوجه التشدد الديني السَّلفي الجهادي.


@Ahmedyassin90

الهوامش

1. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، «مرسوم تشريعي رقم 03.92 مؤرخ في 3 ربيع الثاني عام 1413 الموافق 30 سبتمبر سنة 1992 المتعلق بمكافحة التخريب والإرهاب»، **الجريدة الرسمية**، العدد 70 (2 أكتوبر 1992)، ص 1817.

2. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، «أمر رقم 95-11 مؤرخ في 25 رمضان عام 1415 الموافق 25 فبراير سنة 1995 يعدل ويتمم الأمر رقم 66-156 المؤرخ في 8 يونيو 1966 والمتضمن قانون العقوبات»، **الجريدة الرسمية**، العدد 11 (1 مارس 1995)، ص 8.

3. إلياس بوكراع، **الجزائر: الرعب المقدس**، ترجمة خليل أحمد خليل (الجزائر- لبنان: ANEP - دار الفارابي، 2003).

4. عبدالوهاب الكيالي، **موسوعة السياسة**، ج3 (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، د.ت)، ص 229.

5. انظر:

Bernard Rougier, *Qu'est-ce que le salafisme?* (Paris: PUF, 2008), 15–19.

6. نقلاً عن: مراد بطل الشيشاني، **تنظيم القاعدة: الرؤية الجيوسياسة والاستراتيجية والبنية الاجتماعية** (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2012)، ص 23. وللمزيد عن الجذور التاريخية للتيار السَّلَفي الجهادي وأصوله الفكرية، انظر المرجع نفسه، ص 12-28.

7. بوكراع، مرجع سابق، ص 166-181.

8. أحمد عظيمي، «الإسلاموية وتحديات العصرنة في الجزائر»، محاضرة مقدمة بمركز البحوث في الدراسات الأمنية والاستراتيجية CRSS (الجزائر: 10 أبريل 2012).

9. انظر:

François Burgat, *L'islamisme à l'heure d'Al-Qaida* (Paris: La découverte, 2005), 43–66.

10. انظر:

Xavier Raufer, *Dictionnaire technique et critique des nouvelles menaces* (Paris: Presses Universitaires de France, 1998), 27.

11. كميل الطويل، **الحركة الإسلامية المسلحة في الجزائر: من الإنقاذ إلى الجماعة** (بيروت: دار النهار للنشر، 1998)، ص 59.

12. محمد مقدم، **الأفغان الجزائريون: من الجماعة إلى القاعدة** (الجزائر: منشورات المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، 2002)، ص 16–17.

13. المرجع السابق، ص 40.

14. الطويل، مرجع سابق، ص 14–15.

15. يوسف محمد الشيخ، **أجنحة الإنقاذ: قصة جبهة الإنقاذ الجزائرية من الولادة إلى الاعتقال** (لبنان: مؤسسة العارف للمطبوعات، 1994)، ص 16.

16. الطويل، مرجع سابق، ص 15.

17. سعيد بوالشعير، **النظام السياسي الجزائري** (عين مليلة، الجزائر: دار الهدى، ط2، 1993)، ص 71.

18. محمد بوضياف، «مستقبل النظام السياسي الجزائري»، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2008، ص 62.

19. انظر:

Monique Gadant, *Islam et nationalisme en Algérie* (Paris: L'Harmattan, 1988), 78.

20. بوضياف، مرجع سابق. ص 116.

21. فاروق سعد، **تراث الفكر السياسي قبل الأمير وبعده** (المغرب: دار الآفاق الجديدة، ط21، 1998)، ص 359،362.

22. العياشي عنصر، «التحول الديمقراطي في الجزائر: الواقع والآفاق»، **مجلة رواق عربي**، العدد 17 (يناير 2000)، ص 69–70.

23. نقلاً من: بوكراع، مرجع سابق، ص 123.

24. انظر:

Abdelhamid Boumezbar et Azine Djamila, *L'islamisme Algérien: De la genèse au terrorisme* (Batna: Chihab editions, 2002), 104-105.

25. مقدم، مرجع سابق، ص 51–52.

26. Boumezbar et Djamila, op. cit., 110.

27. الطويل، مرجع سابق، ص 44.

28. يحيى أبو زكريا، **الحركة الإسلامية المسلحة في الجزائر 1978-1993** (بيروت: مؤسسة العارف للمطبوعات، 1993)، ص 23- 27.

29. مقابلة مع السيد علي بن حجر، أمير الرابطة الإسلامية للدعوة والجهاد- سابقاً- (المدية: 9 أكتوبر 2012).

30. عبدالناصر جابي، «مأزق الانتقال السياسي في الجزائر: ثلاثة أجيال وسيناريوان»، موقع المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (فبراير 2012)، ص 14. على الرابط الآتي:

http://www.dohainstitute.org/release/4b67864c-4156-4748-9c75-7235c201c9ee

31. شفيق شقير، مراجعة لكتاب «تنظيم القاعدة: الرؤية الجيوسياسية والاستراتيجية والبنية الاجتماعية»، موقع مركز الجزيرة للدراسات (18 نوفمبر 2013)، ص 4، على الرابط الآتي:

http://studies.aljazeera.net/ResourceGallery/media/Documents/2013/11/19/2013111973641252734qaeda.pdf

32. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، «مرسوم رئاسي رقم 92-44 مؤرخ في 5 شعبان عام 1412 الموافق 9 فبراير سنة 1992، يتضمن إعلان حالة الطوارئ»، **الجريدة الرسمية**، العدد 10 (9 فبراير 1992)، ص 285.

33. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، «مرسوم تشريعي رقم 93-02 مؤرخ في 14 شعبان عام 1413 الموافق 6 فبراير سنة 1993 يتضمن تمديد مدة حالة الطوارئ»، **الجريدة الرسمية**، العدد 8 (7 فبراير 1993)، ص 5.

34. اقتُبس تعدادها من المراجع الآتية: بوكراع، مرجع سابق، ص 273-280؛ مقدم، مرجع سابق، ص 225؛ وكذلك:

Jacques Baud, *Encyclopédie des terrorismes et violences organisées*, (Paris: Panazol Lavauzelle, 2009), 72–73; Boumezbar et Djamila, op. cit., 145–165.

35. مقابلة مع السيد علي بن حجر، مرجع سابق.

36. بوكراع، مرجع سابق، ص 276.

37. انظر:

Jean-Pierre Filiu, "Définir Al-Qaida," *Critique internationale*, no. 47 (2010/2), 121.

38. مقدم، مرجع سابق، ص 274.

39. عبدالغني شـرقي، «الاستراتيجية الجزائرية في مجال مكافحـة الإرهـاب بـين 1992- 2007»، مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية والعلاقـات الدوليـة، كليـة العلـوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2008- 2009، ص 78.

40. مقدم، مرجع سابق، ص 59-60.

41. المرجع السابق، ص 235-238.

42. مقابلة مع قيادي سابق بالإمارة الوطنية لـ"الجماعة الإسلامية المسـلحة" (المديـة: 20 سبتمبر 2012)، وقد طلب التحفظ على ذكر اسمه.

43. مقدم، مرجع سابق، ص 99.

44. انظر:

Mathieu Guidère, *Al-Qaïda à la conquête du Maghreb: Le terrorisme aux portes de l'Europe* (France: Éditions du Rocher, 2007), 63.

45. Ibid., 61–62.

46. بوكراع، مرجع سابق، ص 311-312.

47. انظر:

Gwendal Durand, *L'organisation d'Al-Qaïda au Maghreb islamique: Réalité ou manipulations?* (Paris: L'Harmattan, 2011), 22-23.

48. Baud, op. cit., 529.

49. Ibid., 528.

50. بوكراع، مرجع سابق، ص 162-164.

51. Guidère, op. cit., 72.

52. Filiu, op. cit., 121.

53. مقدم، مرجع سابق، ص 107.

54. انظر:

Xavier Raufer, *Atlas de l'Islam radical* (Paris: CNRS éditions, 2007), 266.

55. Baud, op. cit., 541.

56. Guidère, op. cit., 100.

57. Durand, op. cit., 30.

58. انظر:

Jean-Luc Marret, "Al-Qaeda in Islamic Maghreb: A Global Organization," *Studies in Conflict & Terrorism* vol. 31, no. 6 (June 2008): 542–543.

59. Durand, op. cit., 29.

60. Ibid., 23.

61. Guidère, op. cit., 78.

62. Ibid., 108–109.

63. Durand, op. cit., 31.

64. انظر:

Anne Giudicelli, *Le risque anti-terrorsite* (Paris: éditions de Seuil, 2007), 15.

65. Durand, op. cit., 33.

66. Ibid., 32–35.

67. Guidère, op. cit., 136–137.

68. انظر:

Lakhdar Benchiba, "Les mutations du terrorisme algérien," *Politique étrangère* (2009/2), 345.

69. Marret, op. cit., 543.

70. انظر:

Djallil Lounnas, "AQMI, filiale d'Al-Qaïda ou organisation algérienne?" *Maghreb-Machrek*, no. 208 (été 2011), 37.

71. Ibid., 53.

72. Guidère, op. cit., 159–160.

73. Lounnas, op. cit., 52.

74. انظر:

Mathieu Guidère, *Les nouveaux terroristes* (Paris: éditions Autrement, 2010), 56.

75. انظر:

Stratfor Global Intelligence, "Special Report: AQIM: The Devolution of Al-Qaeda's North Africa Node," (August 10, 2010), 88.

76. Guidère, *Les nouveaux terroristes*, op. cit. 56.

77. عبدالباري عطوان، **القاعدة: التنظيم السري** (بيروت: دار الساقي، 2006)، ص113.

78. .Giudicelli, op. cit., 40

79. .Ibid., 45

80. .Durand, op. cit., 11–12

81. .Guidère, *Les nouveaux terroristes*, op. cit., 42

82. انظر:

Jean-Pierre Filiu, "Les quatres fronts d'Al-Qaida," *Études*, Tome 413 (2010/10), 303.

83. .Guidère, *Al-Qaïda à la conquête du Maghreb,* op. cit., 239

84. .Guidère, *Les nouveaux terroristes*, op. cit., 42

85. مقتبس تعدادها من:

Guidère, *Al-Qaïda à la conquete du Maghreb,* op. cit., 88–90; Guidère, *Les nouveaux terroristes*, op. cit., 42.

86. انظر:

Nadéra Bouazza et Pierre Cherruau, "Aqmi: pourquoi l'Algérie reste incontournable," *SlateAfrique* (2 Septembre 2012), at: http://www.slateafrique.com/83531/prise-otage-aqmi-boko-haram-algerie-mauritanie

87. انظر:

Mathieu Guidère, "Al-Qaïda au Maghreb islamique: Le retour des révolutions Arabes," *Maghreb-Machrek*, no 208 (été 2011), 63.

88. .Baud, op. cit., 538

89. انظر:

Assemblée nationale, Commission des affaires étrangères, "Rapport d'information sur: "La situation sécuritaire dans les pays de la zone sahélienne," (France: Assemblée nationale, 6 Mars 2012), 38.

90. Lounnas, op. cit., 55.

91. مقتبسة من «بيان أمير المنطقة الخامسة للجماعة السلفية للدعوة والقتال» التي قامت بالعملية الموجهة إلى وسائل الإعلام، راجع:

Mohamed Mokeddem, *Al-qaida au Maghreb islamique: Contrebande au nom de l'Islam* (Alger: Casbah éditions, 2010), 205.

92. انظر:

Nadéra Bouazza et Pierre Cherruau, "AQMI et ses rançons à 100 millions d'euros," *SlateAfrique* (21 Décembre 2012), at: http://www.slateafrique.com/83421/aqmi-et-ses-rancons-100-millions-deuros-mali-touareg

93. انظر:

Guidère, "Al-Qaïda au Maghreb islamique: Le retour des révolutions Arabes," op. cit., 62–63.

94. انظر:

Serge Daniel, *AQMI Al-Qaida au Maghreb islamique: L'industrie de l'enlèvement* (Paris: Fayard, 2012), 10.

95. انظر:

Ibid., 109–110; Guidère, "Al-Qaïda au Maghreb islamique: Le retour des révolutions Arabes," op. cit., 63.

96. انظر:

Bouazza et Cherruau, "AQMI et ses rançons à 100 millions d'euros," op. cit.

97. انظر:

Guidère, "Al-Qaïda au Maghreb islamique: Le retour des révolutions Arabes," op. cit., 64.

98. انظر:

Chawki Amari, "AQMI, multinationale de l'enlèvement," *SlateAfrique* (19 juillet 2012), at: http://www.slateafrique.com/64601/aqmi-otages-sahara-occidental

99. نائلة برحال، «مشـروع تارقستان (بلد التوارق) وتوحيد التوارق: القذافي دفـع 300 مليون لتنفيذ المؤامرة»، جريدة **الشـروق اليومي** (الجزائر: 2 أغسطس 2006).

100. انظر:

Abdelkader Abderrahmane, "Terrorisme et trafic de drogue au Sahel," *Le monde* (19 juillet 2012), at: http://www.lemonde.fr/idees/article/2012/07/19/terrorisme-et-trafic-de-drogues-au-sahel_1735046_3232.html

101. انظر:

Bouazza et Cherruau, "Aqmi: pourquoi l'Algérie reste incontournable," op. cit.

102. انظر:

Someylou Boubéye- Maiga, "Risques et enjeux sécuritaires dans l'espace sahélo-saharien," *Sécurité globale,* no. 15 (printemps 2011), 10.

103. انظر:

Yonah Alexander, *Maghreb & Sahel Terrorism: Addressing the Rising Threat from al-Qaeda & other Terrorists in North & West/ Central Africa* (USA: International Center for Terrorism Studies, Botomac Institute for Policy Studies, January 2010), 6. Available at: http://www.potomacinstitute.org/attachments/525_Maghreb%20Terrorism%20report.pdf

104. Abderrahmane, op. cit.

105. Alexander, op. cit., 6.

106. Abderrahmane, op. cit.

107. آلان أنتيل، «مكافحة الجريمة المنظمة في الساحل الإفريقي»، محاضرة مقدمة بمركز البحوث الاستراتيجية والأمنية (الجزائر: 13 سبتمبر 2011).

108. انظر:

Alain Antil, "Trafic de cocaïne au Sahel," *Études*, Tome 417 (2012/10): 312; Mehdi Taje, "Menace terroriste ou stratégie des puissances extérieurs?," *Diplomatie: Affaires stratégiques et relations internationales*, no. 47 (novembre- décembre 2010), 65.

109. انظر:

Pascal Le Pautremat, "Drogue au Sahel: La source principale de financement des jihadistes," *SlateAfrique* (21 janvier 2013), at: http://www.slate.fr/tribune/67413/operation-serval-terroristes-narcotrafiquants

110. نقلاً من المرجع السابق.

111. Abderrahmane, op. cit.

112. Daniel, op. cit., 72.

113. جرى اقتباسها من المراجع الآتية:

"Le Sahel sous tension," *Diplomatie: affaires stratégiques et relations internationales*, no. 47 (novembre- décembre 2010): 74; Assemblée nationale, op. cit., 111–115; Daniel, op. cit.; Jean- Pierre Filiu, *La véritable histoire d'Al-Qaida* (Paris: Librairie Arthème Fayard/ Pluriel, 2011), 333–341; Salim Chena et Antonin Tisseron, "Rupture d'équilibres au Mali: Entre instabilité et recompositions," *Afrique contemporaine*, no. 245 (2013/1): 72–73.

114. انظر:

Centre international de recherches et d'études dur le terrorisme & l'aide aux victimes du terrorisme, *Libye: un avenir incertain: Compte-rendu de mission d'évaluation auprès des belligérants libyens* (Paris: CIRET-AVT, mai 2011), 40.

115. Ibid., 41.

116. انظر:

Lorenzo Declich, "La nouvelle stratégie d'Al-Qaïda et Al-Qaïda en Libye," *Outre-Terre*, no. 29 (2011/3), 290.

117. Ibid., 291.

118. انظر:

Centre international de recherches et d'études dur le terrorisme & l'aide aux victimes du terrorisme, op. cit., 40.

119. للمزيد عن عبدالكريم بلحاج ودور الإسلاميين والتيار السلفي الجهادي في الثورة الليبية، انظر: فولفرام لاخر، «تصدعات تنتاب الثورة الليبية: القوى الفاعلة والتكتلات والصراعات في ليبيا الجديدة»، ترجمة: عدنان عباس علي، سلسلة **دراسات عالمية**، العدد 120 (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2014).

120. انظر:

Idris Déby Itno, "Si la Libye implose, les conséquences seront incalculables pour la région," *Jeune Afrique*, 51e année, no. 2620 (du 27 mars au 2 avril 2011), 14.

121. نقلاً من: Declich, op. cit., 294.

122. «أمير "كتيبة الملثمين" خالد أبوالعباس في مقابلة مثيرة مع "أخبار نواكشوط": موريتانيا عرضت إرسال وفد من العلماء لحوارنا.. وتحييدها عن الحرب أمر قابل للنقاش»، نقلاً من: الوكالة الموريتانية للأنباء، على الرابط الآتي:
http://www.ani.mr/?menuLink=9bf31c7ff062936a96d3c8bd1f8f2ff3&idNews=15821

123. انظر:
Adrien Hart, "Le Sahel de tous les dangers," *SlateAfrique* (21 mars 2012), at: http://www.slateafrique.com/36083/terrorisme-le-sahel-de-tous-les-dangers

124. انظر:
Michel Goya, "La guerre de trois mois: L'intervention française au Mali en perspectives," *Politique étrangère* (Eté, 2013/2), 163.

125. «الحركة التي تطلق على نفسها: التوحيد والجهاد». نقلاً عن: موقع **السكينة** (5 سبتمبر 2012)، على الرابط الآتي:
http://www.assakina.com/mobile/center/parties/17897.html

126. محمد سالم ولد محمد، «السلفية العلمية في منطقة الساحل: وموقعها في الخريطة الجهادية»، مركز الجزيرة للدراسات (27 يونيو 2012)، ص 4، على الرابط الآتي:
http://studies.aljazeera.net/reports/2012/06/2012627103748571933.htm

127. «تراهن على [أن] ترؤس فرنسا لمجلس الأمن في شهر أغسطس المقبل: "إيكواس" تقدم طلباً ثالثاً للأمم المتحدة للتدخل العسكري في مالي»، جريدة **الخبر** (الجزائر: 30 يوليو 2012).

128. «الخبير حسني عبيدي يرى أن أمريكا غير مقتنعة بالحياد الإيجابي: واشنطن تريد مشاركة الجزائر في العمليات العسكرية بمالي»، جريدة **الخبر** (الجزائر: 30 أكتوبر 2012).

129. «الحركة التي تطلق على نفسها: التوحيد والجهاد»، مرجع سابق.

130. المرجع السابق.

131. «محمد شفيق مصباح: فرنسا تسعى إلى توظيف الجزائر كـ"عون" لتحقيق أهدافها في الساحل»، جريدة **الشروق اليومي** (الجزائر: 17 يوليو 2012).

132. Goya, op. cit., 126.

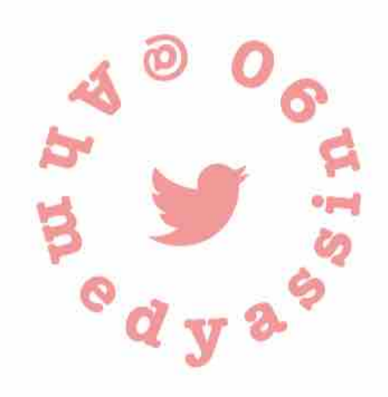
133. «من كتيبة عقبة بن نافع إلى جماعة أبو عياض: "القاعدة" تعلن الحرب على تونس»، جريدة **الخبر** (الجزائر: 31 يوليو 2013).



نبذة عن المؤلف

منصور لخضاري؛ حاصل على شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية من جامعة "الجزائر الثالثة"، بإشراف مشترك مع مركز البحوث في العلاقات الدولية الملحق بمعهد العلوم السياسية في باريس (عام 2013)، وشهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية من جامعة الجزائر (عام 2005)، وليسانس العلوم السياسية والعلاقات الدولية من جامعة الجزائر (عام 1998).

يعمل الدكتور لخضاري أستاذاً محاضراً في المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية بالجزائر العاصمة. وله خبرة مهنية في التعليم العالي تمتد على مدار ثماني سنوات، درَّس خلالها بقسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية بجامعة المسيلة، قبل أن يلتحق بسلك الأساتذة المحاضرين بالمدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية في الجزائر، إضافة إلى نشاطاته العلمية في إطار "المؤسسة الجزائرية للدراسات الاستراتيجية والأمنية" التي يعدّ من أعضائها المؤسسين. وللمؤلف اهتمامات بحثية منصبَّة بالأساس حول موضوع الأمن الوطني الجزائري، ترجمها بكتابة مجموعة من المقالات العلمية التي نشرت في عدد من المجلات العلمية المحكَّمة.


@Ahmedyassin90


194
منصور لخضاري
تطور "ظاهرة الإرهاب" في الجزائر
من الصعيد الوطني إلى الصعيد عبر الوطني
تصوير
أحمد ياسين
استراتيجية
مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية